البحث
٣

قرية كفر الشرفا القبلى - قليوبية
نمو السكن الريفى وتحضره
دراسة فى الجغرافية التطبيقية

د / سيد أحمد سالم محمد قاسم
جامعة أسيوط

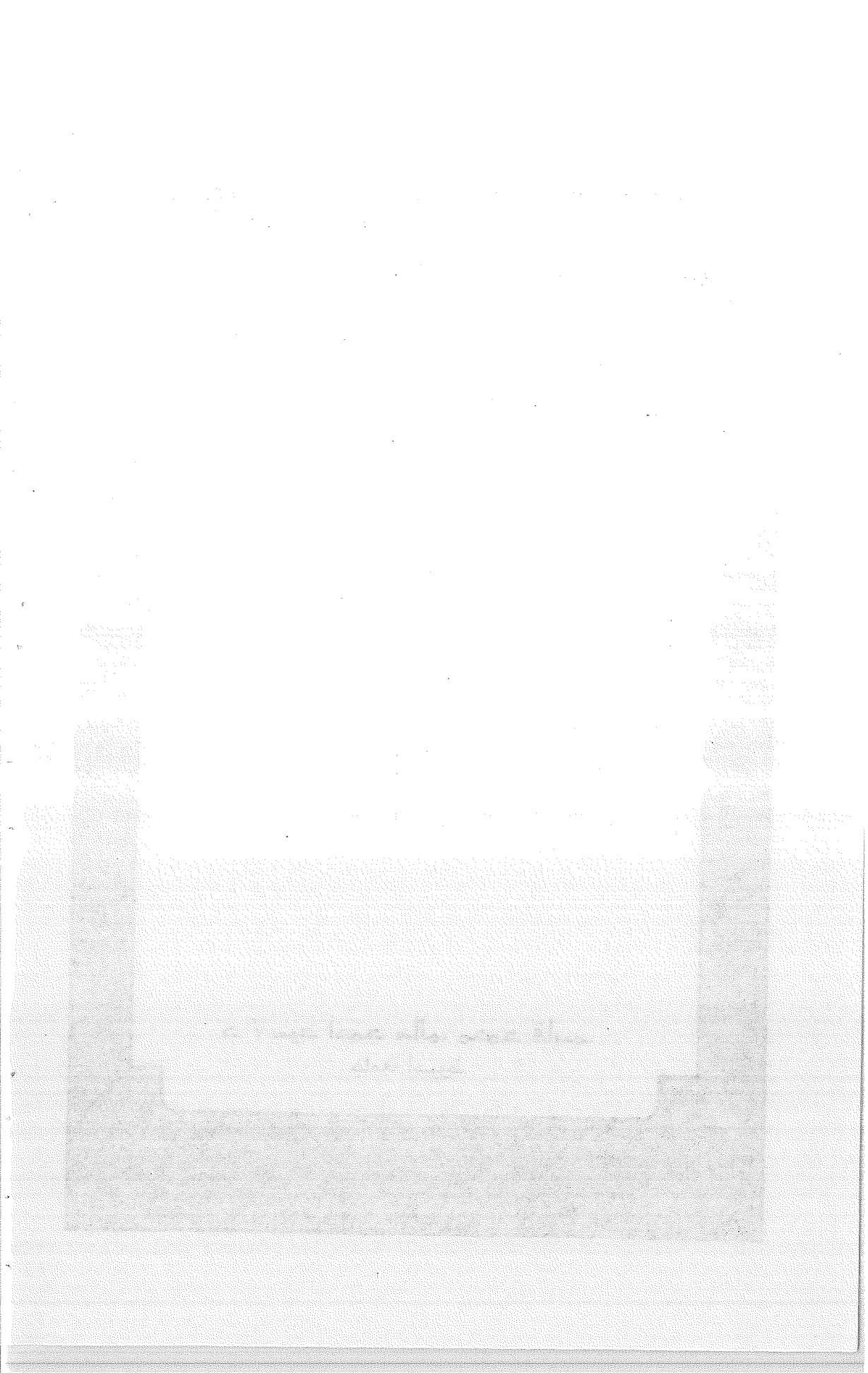

موضوع ومنطقة الدراسة :

شهد السكن الريفي في مصر ، خاصة خلال النصف الأخير من هذا القرن ، عدداً من المتغيرات التي صاحبت كلاً من الزيادة السكانية المطردة من جهة ، والتغير الذي شهدته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم وفتح أبواب للعمل في مجالات متعددة غير الزراعية ، والانفتاح على العالم الخارجي من جهة أخرى ، وأهمها :

أولاً : ما يتعلق بالكم ، حيث زادت مساحة المنطقة المبنية Built-up Area في كل قرية بسبب الزحف المستمر لها في اتجاهات متعددة على أطراف القرية نتيجة عوامل متعددة .

ثانياً : ما يتعلق بالكيف ، حيث لجأ الفلاح إلى إعداد مسكنه في الغالب على صورة مغايرة لمسكنه التقليدي الذي كان سائداً من قبل ، سواء كان ذلك من حيث بنيته أومورفولوجيته وأدواته المنزلية .

وكانت معرفة العوامل التي ساهمت في هذا المد السكني في القرية من جهة وتحضر المسكن الريفي وإيكولوجية التحضر من جهة أخرى.الباعث وراء تلك الدراسة التي تتناول موضوعاً محددا Action Oriented في جغرافية الريف Rural Geography التي تهتم بدراسة التغيرات الحديثة الاجتماعية والاقتصادية واستخدام الأرض والتغيرات المكانية في المناطق الريفية (١) .

وقد جاءت الدراسة تطبيقية لقرية كفر الشرفا مركز شبين القناطر لأسباب منها مـــا يلي :

- إنه لم يتم التطرق إلى تلك القرية بالدراسة فيما يخص هذا الموضوع ، حيث إن الدراسات الجغرافية الريفية التي تناولتها قد تعرضت إليها كجزء من موضوع عام مثل دراسة العمران الريفي في مركز شبين القناطر(٢) حيث تقع القرية ضمن نواحي هذا المركز ، ودراسة أخرى تتعلق باستخدام الأرض في نفس الإقليم (٣) .

---

(١) محمد خميس الزوكة ونوال فؤاد حامد – في جغرافية الريف – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ١٩٩١ – ص ص ١٠-٢١.

(٢) شوقي السيد دابي – جغرافية العمران الريفي في مركز شبين القناطر – قليوبية – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية البنات – ١٩٨٨.

(٣) نورية محمد صادق – استخدام الأرض في مركز شبين القناطر – قليوبية – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الآداب – القاهرة – ١٩٧٤.

- أنها من قرى النمط الغالب في مصرذات الاقتصاد الزراعيAgricultural Economy فهي ليست من قرى التعدين أوالسياحة ، أوتلك التي تقع على حواف المدن ، ومن ثم لا يرتبط التحديث فيها بمثل تلك العوامل مباشرة .

- أنها من القرى التي تعددت بها العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني المتعلقة بطبوغرافية الموضع كالطرق متعددة الدرجات والقنوات المائية والترك من جهة ، والمتعلقة بالأراضي ذات الأوضاع الخاصة بها كأراضي الأوقاف التي تقيد من المد السكني .

- شهدت القرية تحديثاً واضحاً في بنية ومورفولوجية مساكنها سواء كان ذلك يتعلق بمساكن الإحلال من جهة ، أوبمساكن الزحف على الأراضي الزراعية من جهة أخرى حيث يمكن من خلاله تبين مدى إيكولوجية هذا التحديث .

- أنها نموذج للقرى التي أسر فيها المد السكني بها أحد التوابع "العزب" مما يمثل أحد عوامل النمو السكني في الكتلة السكنية الرئيسية للقرية .

وتعد منطقة الدراسة من القرى حديثة النشأة ، وهي في أصلها من توابع قرية "طحوريا" القديمة النشأة التي وردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد وفي التحفة من أعمال الشرقية ، حيث لم يفصل هذا التابع عنها إلا في تاريخ سنة ١٢٦٢ هجرية (١٨٤٥ ميلادية) ، ووصف بالقبلي تمييزاً له عن الكفور الأخرى التي تحمل هذا الاسم في محافظة الشرقية في مركزي فاقوس وكفر صقر ، وقد ظلت منطقة البحث تابعة لمديرية الشرقية حتى تم إنشاء مركز شبين القناطر ومقره مدينة شبين القناطر اعتباراً من أول يناير ١٩١٣ الذي أضيف إليه عدد من القرى وتوابعها المجاورة له في جنوب محافظة الشرقية منها منطقة البحث (١) ويشير شكل (١) إلىأن منطقة البحث تقع على الحدود بين محافظتي القليوبية والشرقية حيث يقع زمامها في الشمال الشرقي لمركز شبين القناطر ، يحيط بها ثلاث قرى تابعة لنفس المركز هي كفر سعد بحيري في الشمال الغربي وقرية طحوريا في الغرب وقرية كفر الور في الجنوب ، أما من جهة الشمال الشرقي والشرق فيحدها زمام قرية نبتيت في الشمال

---

(١) محمد رمزي – القاموس الجغرافي – القسم الثاني – الجزء الأول – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٣ ص ص ٣٦ – ٤٠ .

الشرقي وكل من مدينة مشتول السوق وقرية البتية من الشرق ، وجميعها يتبع مركز مشتول السوق شرقية .

ويشير شكل (٢) إلى طبوغرافية الموضع حيث يمر بحر الخليلي من الجنوب في محافظة القليوبية إلى الشمال في محافظة الشرقية شاطراً الكتلة السكنية إلى جهة شرقية وأخرى غربية ، كما تمر ترعة نبتيت في شرقها موازية للبحر الخليلي شاطرة هي الأخرى الجزء الشرقي من الكتلة السكنية حيث تقع بعض المساكن في شرقها ، ويربط القرية طريق مرصوف بكل من مدينتي شبين القناطر والقاهرة جنوباً ومدينتي مشتول ومنيا القمح شمالاً ، وتشغل الكتلة المبنية مساحة تقدر بنحو ٢٥,٥ من الأفدنة [١] التي تتوسط زمام القرية الذي لا يوجد به حالياً أرض منخفضة في صورة برك أو أحواض ، حيث إن القرية جزء من مركز شبين القناطر الذي يصل معدل الانحدار به ١ : ٨٦٠٠ متراً وهو انحدار عادي يساير الانحدار العام للدلتا [٢] .

وقد مرت الدراسة بعدد من الخطوات لمعالجة هذا الموضوع أهمها :

- **الرفع المساحي** : نظراً لأن أقدم الخرائط المتوفرة عن الكتلة السكنية في القرية ترجع إلى سنة ١٩٣٦ [٣] فقد قام الباحث برفع المساحات السكنية التي أضيفت تباعاً منذ ذلك الحين موضحاً اتجاهات النمو السكني في القرية والعوامل المؤثرة فيه .

- **الحصر الشامل** : تم الحصر الفعلي بواسطة استمارة استبيان [٤] لكافة مساكن القرية وتسجيل بياناتها المتعلقة بخصائص البنية والمورفولوجية والوظيفة من جهة وسكانها من حيث بعض تركيباتهم المؤثرة على السكن من جهة أخرى .

وسعياً لبيان إيكولوجية التحديث في المساكن الريفية تناولت الدراسة عدداً من مستلزمات السكن الريفي كالحظيرة والفرن البلدي والصرف الصحي كدلالة لمدى

---

(١) الجمعية التعاونية الزراعية بكفر الشرفا القبلي - بيانات غير منشورة - ١٩٩٤ .

(٢) دورية محمد صادق - المرجع السابق - صـ ٨ .

(٣) هيئة المساحة المصرية - مديرية المساحة بالقليوبية - الخرائط التفصيلية ١ : ٢٥٠٠

٨٤٨	٨٤٩	٨٤٨	٨٤٩
أرقام ـــــ ، ـــــ ، ـــــ ، ـــــ سنة ١٩٣٦			
٦٤٦,٥	٦٤٦,٥	٨٤٨	٦٤٨

(٤) استمارة استبيان في الملاحق .

توافق المسكن المحدث مع البيئة الريفية . كما قام الباحث بعدد من المقابلات الشخصية خاصة فيما يتصل بشغل البيانات المتعلقة بأرباب المساكن مدعما تلك الخطوات بالمشاهدة التي يمكن أن توظف كما يرى Brunhes [1] بطريقة فعالة في توصيف الحقائق الجغرافية بطريقة منطقية .

وقد شملت الدراسة الكتلة السكنية للقرية الشكل (٢) دون التعرض لتوابعها الممثلة في تابعين فقط بعد دخول عزبة أحمد عمارة إلى الكتلة السكنية حيث إن هذين التابعين وهما : عزبة محمد سعيد في الجنوب وعزبة محمد عبد الوهاب في الشرق تقل أهميتهما في الدراسة لما يلي :

- قلة عدد السكان بهما خاصة في عزبة محمد عبد الوهاب التي لم يعد بها سوى أسرة واحدة تقيم في أحد المساكن التقليدية بها .

- عدم وضوح النمو في الكتلة السكنية والتحديث السكني بهما نظراً لأن أراضي الكتلة السكنية في كل منها أراض ممتلكات خاصة وليست لأسر المقيمين بهما مما لا يتيح لأي ساكن بها الحرية في البناء أوالتحديث .

وقد تناولت الدراسة الخطوات التالية :

- النمو السكني .
- تحضر المساكن الريفية .
- إيكولوجية المساكن المحدثة .

النمو السكني :

يتخذ النمو السكني في القرية اتجاهين هما : الأول النمو الأفقي ممثلاً في زيادة الرقعة المساحية للكتلة السكنية على حساب الأراضي الزراعية ، والثاني النمو الرأسي ممثلاً في تعدد الطوابق الذي لجأ إليه بعض السكان تفادياً لشراء أراضي جديدة مرتفعة الأسعار .

---

[1] Brunhes . J. Human Geography George . G. Harrap & Co. Ltd., London. 1952 . P. 63

أولاً : النمو الأفقي

يمكن اتخاذ أول خريطة ظهرت لسكن القرية التي صدرت عن هيئة المساحة سنة ١٩٣٦ – سبقت الإشارة إلى لوحاتها – أساساً للتفريق بين كتلتين من مراحل النمو العمراني للقرية هما الكتلة القديمة قبل ١٩٣٦ والكتلة الحديثة بعد ١٩٣٦ وحتى آخر عام ١٩٩٤ ، ويشير شكل (٣) إلى مساحة وعدد مساكن كل منها :

١ – **الكتلة القديمة** : وتضم المساكن التي شيدت قبل سنة ١٩٣٦ وعددها ٢٥٩ مسكنا بنسبة ٤٢,٧٪ من إجمالي مساكن القرية وهي نسبة أقل من التي تم تشييدها في الكتلة الحديثة بعد ١٩٣٦.

جدول (١) عدد مساكن ومساحة الكتلة السكنية في القرية ١٩٩٤

النطـــــاق	المساكن		المساحة بالفدان	
	عدد	٪	عدد	٪
الكتلة القديمة قبل ١٩٣٦	٢٥٩	٤٢,٧	١٣,٥	٥٢,٩
الكتلة الحديثة بعد ١٩٣٦	٣٤٨	٥٧,٣	١٢	٤٧,١
جملـــــة	٦٠٧	١٠٠	٢٥,٥	١٠٠

وتبلغ مساحة الكتلة القديمة ١٣,٥ فدان بنسبة ٥٢,٩٪ من إجمالي مساحة كتلة القرية البالغة ٢٥,٥ فدان [١] بمتوسط ١,٣ قيراطاً للمسكن .

وتشير الدراسة إلى أن امتداد الكتلة القديمة التي يعتبر المسجد القديم وما حوله من المساكن النواة لها سار في اتجاهين هما الجنوب والشرق دون الامتداد إلى الغرب أو الشمال بسبب وجود البرك والمستنقعات ، ويظهر شارع دابر الناحية في الكتلة القديمة بادئاً من كوبري بحر الخليلي متجهاً نحو الغرب حتى وسط الكتلة القديمة ليتجه شمالاً نحو المسجد القديم وليدور حوله متجهاً نحو البحر مرة أخرى، ونظراً لأن القرية ليست من قرى الكوم فإن نموها لم يكن دائرياً حول أقدم بناء فيها – منطقة المسجد القديم – كما أن شارع دابر الناحية ليس شرطا أن يحيط بأقدم الأماكن المبنية في صورة شبه دائرية [٢] .

---

(١) تشمل المساحة الحيز السكني بما فيه الشوارع والمنافع المختلفة .

(٢) فتحي محمد مصيلحي – خوث في جغرافية مصر – مركز معالجة الوثائق للطباعة – شبين الكوم ١٩٩٣ – ١٨٣.

ويتسم التنظيم في الكتل القديمة بالعشوائية ويظهر ذلك بمنطقة الدراسة في وجود عدد من الشوارع الضيقة تخرج منها شوارع أضيق أغلبها مغلق لا ينفذ على الشوارع الأخرى . ويعد شارع دابر الناحية أوسع الشوارع إذ يتراوح اتساعه بين ٤-٨ أمتار حيث به عدد من المسافات التي يضيق فيها الاتساع بينما يتسع في مناطق أخرى ليصل إلى أقصى اتساع له ، كما يتضاعف بعدم الاستقامة خاصة في الجهات حديثة النشأة منه القريبة من الأراضي الزراعية . ونظراً لغياب التخطيط العمراني من قبل الجهات المختصة من جهة وغياب الوعي لدى الأهالي فقد تم تحديث المباني من حيث البنية والمورفولوجية دون الوعي بأهمية توسيع الشوارع لتصبح على حالها معوقة لسير المركبات الحديثة .

٢ - **الكتلة الحديثة** : تشمل المباني التي ظهرت بعد ١٩٣٦ ، وتحيط مبانيها بالكتلة القديمة من جميع الجهات فيما عدا الجهة الشمالية الغربية والجزء الأوسط من الجهة الشرقية ، ويرجع ذلك إلى العوامل المؤثرة في المد العمراني والتي سيتم التعرض لها تفصيلاً . وعلى الرغم أن عمر تلك الكتلة ٥٨ سنة فقط إلا أنها تشغل ١٢ فداناً بنسبة ٤٧,١٪ من إجمالي مساحة القرية مما يشير إلى أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً مطرداً في المساحة السكنية حيث يبلغ عدد المساكن بها ٣٤٨ مسكناً بنسبة ٥٧,٣ ٪ من إجمالي عدد المساكن بالقرية .

ويلاحظ أنه بتوزيع هذا العدد من المساكن على مساحة تلك الكتلة يصبح نصيب كل مسكن منها ٠,٨ من القيراط وهي مساحة أقل من متوسط مساحة المسكن في الكتلة القديمة التي تبلغ ١,٣من القيراط ، ويرجع ذلك إلى عاملين هما:

- أن مساكن الكتلة القديمة تعد مساكن عائلية (الأسرة الممتدة) تم بناء المسكن منها في مساحة واسعة على أساس أن يسع أكثر من أسرة غالباً ما تكون تلك الأسر لأشقاء استلزم العمل الزراعي المألوف لديهم الميل للتعايش والتعاون فيما بينهم من جهة كما أن للعمل الزراعي متطلبات تتمثل في الحظيرة للمواشي ، أما في الكتلة الحديثة فغالباً ما يكون المسكن لأسرة واحدة يغلب على عمل أكثر تلك الأسر العمل غير الزراعي حيث التوظيف في الحكومة والقطاع الخاص الأمر الذي تقترب فيه مساحة المسكن بها من مساحة الشقة Apartement في العمارة السكنية بالمدينة .

- ارتفاع أسعار أراضي البناء خاصة منها الملاصقة للطريق الرئيسي المرصوف من جهة والمواجهة للمجرى المائي الرئيسي - متوسط عشرة آلاف جنيهاً للقيراط - مما أدى إلى العزوف عن شراء مساحات واسعة والاكتفاء بمساحات للمساكن تتراوح بين ٠,٥ - ١ من القيراط .

- أن مساحة هذه الكتلة ضمت فيما بينها المنشآت العامة الحكومية التي لا تدخل في إطار مساحة المساكن وإنما تدخل ضمن مساحة الكتلة المبنية إذ تصل مساحات تلك المنشآت وهي الوحدة الصحية والمدرسة الابتدائية والجمعية الزراعية ووابور المياه إلى أكثر من فدانين مما يؤدي إلى انخفاض متوسط مساحة المسكن الفعلي عن المعدل العام السابق الإشارة إليه لتلك الكتلة الحديثة .

ثانياً : النمو الرأسي :

تشير بيانات الجدول (٢) إلى أن أغلب مساكن القرية بنسبة ٩٠٪ منها ذات طابق واحد - الأرضي فقط - وأن ١٠٪ أكثر من طابق أغلبها من طابقين حيث لا يزيد عدد المساكن الأكثر من طابقين عن خمسة مساكن ، ويلاحظ أنه بتوزيع وتحليل عدد طوابق مساكن القرية على كتلتيها القديمة والحديثة الشكل (٤) تبين ما يلي :

جدول (٢) توزيع طوابق المساكن حسب كتلتي البناء ١٩٩٤

الكتلة		جملة		طابق واحد		اثنان فأكثر	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الكتلة القديمة قبل ١٩٣٦	عدد	٢٥٩	٤٢,٧	٢٣٨	٤٣,٦	٢١	٣٤
	٪	١٠٠		٩٢		٨	
الكتلة الحديثة بعد ١٩٣٦	عدد	٣٤٨	٥٧,٣	٣٠٨	٥٦,٤	٤٠	٦٦
	٪	١٠٠		٨٨,٥		١١,٥	
جملة	عدد	٦٠٧	١٠٠	٥٤٦	١٠٠	٦١	١٠٠
	٪	١٠٠		٩٠		١٠	

- المساكن ذات الطابق الواحد : هي أوسع المساكن انتشارا في القرية إذ يبلغ عددها ٥٤٦ بنسبة ٩٠٪ من إجمالي مساكن القرية ، وتشير الدراسة إلى أن نسبة هذا النمط من المساكن ترتفع بين مباني الكتلة القديمة إذ تصل إلى ٩٢٪ بينما تقل عنها في الكتلة الحديثة إذ تصل إلى ٨٨,٥٪ من إجمالي

مساكنها أي أن أغلب مساكن الكتلة الحديثة وجميعها من المباني المحدثة ذات طابق واحد وهذا يشير إلى أن المباني الجديدة على أراض زراعية تم بناؤها من قبل أفراد نزحوا من الكتلة القديمة لضيقها وكان أهم ما يشغلهم بناء مسكن ينتقلون هم وأسرهم إليه ، غالباً ما تنفد كل مدخراتهم في شراء أرضية وبناء تلك المساحة لطابق واحد فقط ، خاصة وأن أغلبهم من الشباب حديثي الزواج ومحدودي الإمكانيات .

- المساكن ذات الطابقين فأكثر ، وهي أقل انتشاراً من المساكن ذات الطابق الواحد حيث يصل عددها ٦١ مسكناً فقط بنسبة ١٠٪ من إجمالي عدد مساكن القرية ، وتتوزع تلك النسبة بدرجة أكبر على الكتلة الحديثة ٦٦٪ يخص الكتلة القديمة ٣٤٪ ويفسر هذا بأن ظهر بين مساكن الكتلة الحديثة عدد من المساكن ذات الطابقين فأكثر لا يزيد عددها على ٤٠ مسكناً ، وهي نسبة محدودة من بين إجمالي مساكن تلك الكتلة إذ لا تمثل إلا نسبة ١١,٥٪ فقط من جملة عدد مساكنها وهي نسبة تؤكد أن النمو الرأسي بتلك الكتلة جاء محدوداً .

العوامل المؤثرة في النمو العمراني :

١ - عوامل طبوغرافية ٢ - عوامل ديموجرافية ٣ - عوامل عمرانية

٤ - عوامل اقتصادية ٥ - عوامل أخـــــرى

١ - **العوامل الطبوغرافية** : تساهم العوامل الطبوغرافية في تشكيل الكتلة المبنية للقرية حيث كان لكل من البرك والقنوات المائية والطرق دور واضح في هذا التشكيل كالتالـــي :

- **البرك** : تشير خريطة المنطقة سنة ١٩٣٦ إلى وجود مساحة من البرك في غرب الكتلة السكنية ، ظلت تلك المساحة على الرغم من صغرها - فدانين تقريبا - حائلاً دون التوسع السكني في تلك الجهة ، وقد ظلت خالية من الاستغلال حتى أواخر السبعينات حيث قام الأهالي بردمها واستغلالها في الزراعة وقد تم بناء جزء منها أخيراً على أراضي أملاك الدولة تشغله المدرسة الابتدائية غرب القرية. ومن المناطق التي كانت تغطيها البرك والتي لم يتم رفعها على أي من الخرائط السابقة المنطقة الجنوبية للقرية التي ربما يرجع عدم ردمها إلى موسمية غرقها بالماء حيث كانت المياه تغطيها في موسم الفيضان وعدد من الشهور التالية

له ، وقد حد وجود تلك البرك أيضاً من المد العمراني في تلك الجهة التي تم ردمها فيما بعد حيث تم زراعتها أولاً وبناء المساكن عليها بعد ذلك منذ أواخر الثلاثينات .

- **المجاري المائية** : تأثر المد السكني باثنين من المجاري المائية هما :

أولاً : المجرى المائي الواسع " بحر الخليلي " والآخر الأضيق في الاتساع "ترعة نبتيت" التي تستمد مياهها من هذا البحر عبر فتحة على بعد كيلو متر واحد جنوب القرية عند قناطر "المروس" . وقد ساهم بحر الخليلي الذي يتجه من الجنوب إلى الشمال باتساع مجرى يتراوح بين ١٥ – ٢٥ متراً في عدم تخطي مساكن الكتلة القديمة إلى الجهة الشرقية منه حيث ظل امتداد الكتلة القديمة والحديثة حبيساً في البر الغربي حتى أوائل السبعينات عندما قام أحد الأهالي ببناء مسكن له في البر الشرقي كان كبداية لظهور جناح جديد للقرية على الضفة الشرقية من "بحر الخليلي" سرعان ما نتج عن نموه المطرد تجاه الشرق إلى اتصاله بأحد توابع القرية "عزبة أحمد عمارة" .

ثانياً : المجرى المائي الفرعي ترعة نبتيت التي تمتد شرق بحر الخليلي في اتجاه موازي له تقريباً عند القرية ، وقد ساهمت تلك الترعة في حركة المد العمراني إذ امتدت الكتلة العمرانية بين كل منها والبحر في صورة شريط مقابل الكتلة المبنية غرب البحر حتى وصلت إلى مبنى وابور المياه الذي كان يمثل موطن استقرار عمال وموظفي رفع المياه من البحر إلى ترعة ضيقة تعرف بترعة الوصل تتجه نحو الشرق لرى الأراضي الخاصة بأحد كبار ملاك الأراضي الزراعية قبل الثورة حيث ظل هذا البناء باقياً على الرغم من انهيار دوره حالياً في ري الأراضي الزراعية .

- **الطرق** : تأخذ الطرق المرصوفة المارة بالقرية شكل حرف T حيث يمر الطريق الرئيسي الذي يربط بين مدينة شبين القناطر جنوباً ونواحي مركز مشتول السوق شرقية شمالاً وترجع أهميته نظراً لكونه حلقة وصل بين محافظتي القليوبية والشرقية مما كان له دور رئيسي في تشجيع المباني السكنية على طوله ، بل تعد الأراضي الممتدة على طوله أكثر الأراضي ارتفاعاً في الأسعار ، ويتعامد على هذا الطريق طريق يتجه نحو الغرب الرئيسي المنقسم ليصل إلى الطريق المرصوف إلى فرعين لكل من مدينة بنها ومدينة منيا القمح ، وقد ساهم هذا

الطريق أيضاً في إضافة بعض المباني على طوله الشكل (٢) . أما مساهمة الطرق الفرعية الخارجة من القرية فجاءت محدودة حيث تراصت بعض المساكن في بدايتها كما في الطريق الشمالي الغربي والطريق الغربي المتفرع من وسط القرية الواصل إلى ترعة "بحركشك" .

٢ - **العوامل الديموجرافية :**

- **النمو الطبيعي :** بلغ عدد سكان القرية في تعداد ١٩٧٦ عدد ٢٤٢٤ نسمة ، ارتفع هذا العدد في تعداد ١٩٨٦ إلى ٣٣٥٢ نسمة [١] أي أن عدد سكان القرية في عشر سنوات قد زاد ٩٢٨ نسمة أو ما تبلغ نسبته ٣٨٪ من إجمالي سكانها بنسبة زيادة قدرها ٣,٨٪ وهي نسبة تقارب معدل الزيادة في مصر بوجه عام في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ [٢] .

ويقدر عدد سكان القرية في آخر ١٩٩٤ على أساس هذا المعدل بعدد ٤٦٠٠ [٣] نسمة تقريباً ، أي أن عدد سكانها يتضاعف كل ثلاثين سنة تقريباً ، وهي زيادة فرضت نفسها على التوسع السكني إذ لا يمكن للكتلة المبنية القائمة أن تفي باحتياجات السكان السكنية ، الأمر الذي تبعه نمواً في أعداد المساكن الجديدة، حيث إن استمرار معدل التزايد السكاني على هذا الحال معناه أن الكتلة السكنية يجب أن تساير تلك الزيادة بأن يتم التوسع فيها إلى ما يقرب من ثلث الكتلة السكنية القائمة خلال كل عشر سنوات وهي من الأمور التي تحتاج إلى دراسات خاصة وأن الاحتياجات السكنية في الريف المصري من الصعب تحديد حجمها بسبب عدم وجود سياسة سكانية واضحة مثل المدينة ، وهذه ليست سمة تنفرد بها مصر فمشكلة السكن في الريف الإنجليزي لم يتمكن من تحديدها بوضوح هي أيضاً لعدم وضع سياسة إسكانية مخططة من جهة السلطات المحلية والوطنية .[٤]

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- تعداد ١٩٧٦ - النتائج التفصيلية لمحافظة القليوبية - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٨ - صـ٦٨ .
- تعداد ١٩٨٦ - النتائج النهائية لمحافظة القليوبية - صـ١٣ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - القاهرة ١٩٩٣ - صـ٣٥٦ .

(٣) من حساب الباحث .

(٤) Andrew. L. . Rural Housing and Housing Needs . In J. Martin shaw . Edt., Rural Deprivutions and planing . Geo Abstracts Ltd., Norwich 1982 P.71

- **النمو غير الطبيعي** : يشمل هذا النمو الوافدين إلى القرية ويتمثل في صورتين :

الأولى : الهجرة العكسية حيث تبين من الدراسة أن هناك سبعة من العائدين بعد أن هجروا القرية من مدينتي القاهرة وشبين القناطر لأجل الاستقرار مرة ثانية في القرية ، وقد قام كل منهم ببناء مسكن جديد فيما يعد إضافة إلى الكتلة السكنية .

الثانية : ويتمثل في الوافدين إلى القرية لأول مرة بغرض البناء والاستقرار ، وقد تبين أن عددهم بلغ في العشرين سنة الأخيرة خمس حالات قام كل منهم ببناء مسكن جديد مما يعد إضافة أخرى إلى الكتلة السكنية . ويمكن تبين مدى مساهمة النمو غير الطبيعي بإضافة حالات الهجرة العكسية إلى هجرة الوافدين ا خرين حيث يصل عددها ١٣ حالة جاءت جميعاً للبناء في أرض جديدة لتقترب مساحة مبانيهم من نصف فدان على أساس أن معدل مساحة المسكن الجديد تقترب من القيراط مما يشير إلى أهمية هذا الدور وعدم إغفاله في دراسة تختص بنمو السكن في القرية .

٣ - **العوامل العمرانية** :

لا يقتصر النمو الأفقي للكتلة السكنية على النمو الذاتي بالتمدد على أطراف الكتلة المبنية فحسب ، إذ تبين في منطقة البحث أن نمو الكتلة السكنية ساهم فيه أيضاً التقاء النمو الذاتي مع نمو مقابل له لأحد التوابع القريبة " عزبة أحمد عمارة" مما أدى إلى أسر الكتلة السكنية الأم لهذا التابع لتصبحا كتلة واحدة ، حيث كانت القرية منفصلة سكنياً عن هذا التابع بمسافة تصل إلى ١٥٠ متراً ، يقع في غربها بحر الخليلي الذي يحد القرية الأم شرقاً ويقع في شرقها ترعة نبتيت التي تحد هذا التابع غرباً ، ولم يحدث التخطي العمراني في الجهة المقابلة لأي من هذين المجريين إلا في أوائل السبعينات حيث امتد نفوذ الكتلة السكنية للقرية على البر الشرقي من بحر الخليلي في أوائل السبعينات وظل في تقدمه نحو هذا التابع شرقاً هذا من جهة ، وفي منتصف السبعينات انتقل الامتداد العمراني لهذا التابع على البر الغربي لترعة نبتيت من جهة أخرى في مواجهة لزحف كتلة القرية حتى تم التلاحم بينهما في أواخر السبعينات .

وتشير الدراسة إلى أن مساكن هذا التابع يصل عددها ٣٢ مسكناً بما فيها المساكن التي تخطت الترعة في اتجاه القرية أي ما يقرب من مساحة ١,٥ فدان تقريباً على اعتبار أن مساحة المسكن تقترب من القيراط ، وهي إضافة لنمو الكتلة السكنية للقرية تصل إلى ٥,٨٪ من إجمالي مساحة الكتلة المبنية البالغة ٢٥,٥ من الأفدنة .

٤ - عوامل اقتصادية :

يمكن تبين أثر تلك العوامل التي شهدتها القرية لموارد الثروة بها حيث شهد الربع قرن الأخير دخولاً إضافية في الموارد لم تكن معهودة قبل ذلك أحدثها كل من التغير في التركيب المحصولي وهجرة الريفيين إلى الخارج .

أ - التركيب المحصولي : تشير بيانات الجمعية الزراعية [١] بالقرية إلى أن مساحة الزمام الكلي للقرية تبلغ ٦٤٦ فداناً و١٤ قيراطاً ، تصل مساحة أراضي الاستخدامات غير الزراعية للطرق والكتلة السكنية ١٠٥ من الأفدنة بنسبة ١٦٪ تقريباً من جملة الزمام أي أن جملة المساحة المنزرعة فعلاً ٥٤١ فداناً تقريباً موزعة على عدد ٤٨٤ حائزاً وأنه لا توجد حيازات كبيرة في القرية حيث تشير بيانات الجمعية الزراعية إلى أنه لا توجد أي حيازة زراعية تزيد على ١٠ أفدنة بل إن عدد الحيازات فئة ٥ - ١٠ أفدنة عددها ٧ حيازات فقط بنسبة ١,٤٪ من إجمالي عدد الحيازات في القرية ، أي أن متوسط الحيازة تصل إلى فدان وأربعة قراريط للحيازة الواحدة ، وهي مساحة لا تسمح إذا زرعت بالمحاصيل التقليدية كالقمح أوالذرة أوغيرها بمدخرات تمكن من بناء أوتحديث مسكن يتكلف عدة آلاف من الجنيهات .

وقد صاحب التغير الواضح في التركيب منذ أوائل الثمانينات زيادة في دخول المزارعين نظراً لزيادة المزروع من الخضر على حساب مساحات المحاصيل التقليدية خاصة في الموسم الشتوي كالقمح والبرسيم حيث إنه بمقارنة التركيب المحصولي للموسمين الشتويين ١٩٨٩ ، ١٩٩٤ تظهر زراعة الخضر ممثلة في محاصيل الجزر الأصفر والفراولة والكرنب وغيرها ، فقد تبين زيادة

---

(١) الجمعية التعاونية الزراعية بكفر الشرفا القبلي - بيانات غير منشورة ، ١٩٩٤ .

المساحة المنزرعة من الخضر على حساب بقية المحاصيل الحقلية الأخرى خاصة منها البرسيم والقمح خلال خمس سنوات إلى أكثر من ٥٠٪ منها حيث أصبح نصيب الخضر من المحاصيل الشتوية ١٥٪ في سنة ١٩٩٤ بينما كان ٥,٥ ٪ فقط سنة ١٩٨٩ .

جدول (٣)

مساحات التركيب المحصولي للموسم الشتوي عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٤ " بالفدان "

السنة	جملة المساحة الكلية	استخدامات غير زراعية	جملة الأراضي المنزرعة	أراضي البساتين	المحاصيل الحقلية		
					جملة	خضار	محاصيل أخرى
١٩٨٩	٦٤٦	١٠١	٥٤٥	٤٥	٥٠٠	٣٠	٤٧٠
١٩٩٤	٦٤٦	١٠٥	٥٤١	٤٥	٤٩٦	٨٠	٤٢٠

وترجع تلك الزيادة إلى عومل أهمها :

- قرب المسافة بين القرية ومدينة القاهرة الكبرى حيث تصل المسافة بينهما ٢٥ كيلو متراً تقريباً مما جعل زمام القرية يدخل في الظهير الزراعي للعاصمة وهو نطاق تتركز فيه زراعة الخضر ، ومما زاد من فعالية القرب رصف الطرق وتوافر وسائل النقل .

- إلغاء نظام الدورة الزراعية والتقيد بزراعة محاصيل معينة منذ سنة ١٩٩١ وترك الزراعات حرة مما أعطى الفرصة لزراعة المحاصيل التي يرغبها الأهالي وهي محاصيل الخضر التي تحقق كسباً سريعاً ومباشراً ، وقد جاءت هذه الزيادة في زراعة الخضر على حساب المحاصيل التقليدية بل وصل الأمر إلى غياب محصول كالقطن تقريباً من التركيب المحصولي ، ويلاحظ ان هذا الغياب ليس مقتصراً على منطقة البحث بل إن المركب المحصولي يشير إلى غياب محاصيل تقليدية لنفس السبب في محافظات بعينها كالجيزة والقليوبية [١] وتشير الدراسة إلى أن أغلب المساحات المنزرعة بالخضر من محصول " الجزر الأصفر" الذي يصل دخل المزارع منه من الفدان الواحد ٢٥٠٠ جنيهاً في المتوسط بعد خصم تكاليف الإيجار

(١) نصر السيد نصر - الجغرافية الزراعية في مصر - جغرافية مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٤ - ص٣١٦.

ومستلزمات الإنتاج ، وهو مبلغ مكّن من انتعاش حالة الفلاح الاقتصادية التي ظهرت آثارها في النمو السكني وتحديث هذا السكن كما سيتضح من خلال الدراسة.

ب- **هجرة الريفيين إلى الخارج** : تبين من دراسة قام بها الباحث لإبراز أثر هجرة الريفيين إلى الخارج على السكن الريفي [1] أن للهجرة أثراً فعالاً في نمو وتحديث السكن الريفي لما يترتب عليها من زيادة في الدخول التي تمكن من البناء على أرض جديدة (الزحف العمراني) أو إعادة بناء المساكن القديمة (الإحلال) .

وتعد مساهمة هذا العامل محدودة في منطقة الدراسة حيث تشير الدراسة إلى أن عدد المهاجرين إلى الخارج بها ثمان حالات فقط منها أربع حالات تم البناء لها عن طريق الإحلال لبناء مساكن محدثة محل المساكن القديمة بينما تم بناء المساكن الباقية على أراضي زراعية، وقد أشارت الدراسة إلى أن ٥ حالات منهم من العمال الزراعيين المتعاقدين في دولة السعودية كعمال زراعيين بأجر يصل إلى ٤٠ جنيهاً في المتوسط يومياً مما مكنهم من الادخار للبناء وهي فرصة توفرت أخيراً أمام العامل الزراعي المصري ليتمكن من الادخار وبناء مسكنه وتحديثه ولم تكن متوفرة قبل السبعينات حيث كان العمل الزراعي يقتصر على الفرص المتوفرة داخل البلاد وبأجر لا يتعدى ١٢ قرشاً في اليوم سنة ١٩٥١ [2] مما جعل فرصة التحديث في المسكن بعيدة المنال . وقد ساهمت هجرة هؤلاء في نمو الكتلة العمرانية بمساحة تقدر بثلاثة قراريط ونصف القيراط تقريباً على أساس أن متوسط مساحة المسكن في المباني الحديثة بالقرية ٠,٨ من القيراط تقريباً كما سبقت الإشارة .

جـ- **نمط الاستخدام الزراعي** : أشارت الدراسة إلى أن الاستخدام الزراعي له دور في النمو السكني إذ أن البناء على أراضي المحاصيل الحقلية أكثر يسراً من البناء في أراضي الحدائق ويرجع ذلك إلى عاملين الأول أن أراضي الحدائق في

---

(١) سيد أحمد سالم قاسم – أثر هجرة الريفيين إلى الخارج على السكن الريفي – دراسة تطبيقية لقرية بنيت مركز منشأة السوق شرقية – مجلة الجغرافية والتنمية – قسم الجغرافية – كلية الآداب – جامعة المنوفية – العدد (١) – السنة ١٩٩٤ .

(2) Hansen. B., Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amesterdam 1965, P.78

منطقة البحث يملكها سكان ميسورو الحال ليس من السهل تخليهم عن قيراط أو أكثر تحت إغراء ارتفاع أسعار أرض البناء والثاني أن المحاصيل البستانية معمرة يفضل المالك لها إزالتها من أرضها مرة واحدة وهو ما يحدث كل عدة سنوات مما جعل تلك الحدائق من محددات النمو السكني .

٥ - **عوامل أخـــرى :**

أ - **أراضي الأوقاف** : ساهمت أراضي الدولة التي تشرف عليها وزارة الأوقاف بزمام القرية ومساحتها ١٨ فدان تقريباً [٢] في الحد من النمو العمراني في الجهة التي تشملها تلك الأراضي والملاصقة للمساكن حيث توقف نمو الكتلة السكنية في الجهة الشمالية الغربية من القرية نظراً لكونها أراض تابعة للأوقاف مخصصة للزراعة فقط دون البناء وقد أدى ذلك إلى أن النمو السكني لم يتم حول النواة القديمة للقرية من جميع الجهات حيث ظلت تلك الجهة بعيدة عن الزحف العمراني باستثناء بناء المستشفى على جزء منها بعد سماح وزارة الأوقاف بذلك .

ب- **قوانين البناء** : ساهم التراخي في الالتزام بما حدده القانون بشأن البناء في الأراضي الزراعية إلى الزحف السكني عليها فقد أشارت الدراسة إلى أن أغلب المساكن المخالفة لقانون البناء في أراض زراعية قد تم إضفاء المشروعية عليها بعد حكم القضاء لصالحها وما تبع ذلك من إدخال بعض جوانب البنية الأساسية كالكهرباء والماء وغيرها فيها مما جعل النمو السكني للكتلة المبنية متروكاً في الغالب لرغبة السكان وإمكاناتهم الاقتصادية في التوسع السكني دون التفكير في عواقب قانونية حيث لم تشهد القرية حالة هدم واحدة من قبيل الحفاظ على تآكل الأراضي الزراعية أمام البناء عليها .

ويلاحظ أيضاً أن عدم الالتزام بتحريم تجريف التربة الزراعية بغرض صناعة الطوب الأحمر قد ساعد أيضاً على النمو العمراني إذ أنه من اليسير على كل صاحب حيازة زراعية القيام بتجريفها حسب حاجته من الأتربة اللازمة لصناعة الطوب الذي يستخدم جزءاً منه في بناء مسكنه من جهة ثم بيع الجزء ا خر للإنفاق منه على بناء هذا المسكن ، وتشير الدراسة إلى أن ٩٩٪ من

---

[٢] هيئة الأوقاف المصرية بالقليوبية - بيانات غير منشورة ، ١٩٩٤ .

مساكن الكتلة الحديثة اعتمدت على طوب القمائن المصنعة محلياً في زمام القرية حيث حصل العدد القليل الباقي على الطوب من المصانع المرخص بها من خارج زمام القرية .

جـ- **شبكة الإنارة بالكهرباء** : ساهم إدخال الكهرباء في النمو السكني للقرية وتشير الدراسة إلى أن اتجاهات المد العمراني هي الاتجاهات التي قامت الحكومة بوضع عدد من الأعمدة الكهربائية الموجودة في الخلاء على الأراضي الزراعية بهدف إنارة أحد الطرق الموصلة لأحد التوابع أولبعض المساكن المتباعدة أما الأطراف البعيدة عن التيار الكهربائي فإن الإقبال على البناء السكني بها جاء محدوداً ، فقد كان من عوامل التشجيع على المد السكني في المناطق الجنوبية والشرقية وجود أعمدة التيار الكهربائي أوإمكانية زرع تلك الأعمدة ، كما أن الجهات المتوقع المد السكني فيها لهذا السبب هي الجهات الشرقية على طول الطريق الفرعي لمرور التيار الكهربائي حتى عزبة محمد عبد الوهاب من جهة والجهة الغربية على طول الطريق الموصل إلى قرية طحوريا من جهة أخرى حيث تمتد الأعمدة الكهربائية حتى أحد المساكن الجديدة على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من الكتلة الحالية .

وتفادياً لدور الكهرباء في المد السكني على حساب الأراضي الزراعية يمكن توصيل خدمة الكهرباء إلى التوابع أوالمساكن البعيدة عن الكتلة السكنية عن طريق الضغط العالي وليس الأعمدة التي تيسر البناء بجانبها والتوصيل منها على أن يوضع أحد المحولات الكهربائية في نهاية النقطة المراد الاستفادة فيها من الكهرباء هذا من ناحية، والالتزام في مد الأعمدة الكهربائية بالاستخدامات المخصصة داخل " كردون" القرية خاصة وأنه من المفيد عند تقديم الخدمات للقرية أودراسة المستوطنة تحديد أوجه الاستخدامات بها [1] .

اتجاهات وشكل النمو العمراني :

نتج عن العوامل المؤثرة في المد السكني تحديد جانبين جغرافيين هما اتجاهات المد العمراني من جهة وشكل القرية من جهة أخرى كالتالي :-

---

[1] Williams. T.R., Economic Geography , London , 1984 . P. 28.

أ - **اتجاهات الامتداد العمراني** : تمثل النمو العمراني في الكتلة الحديثة في ثلاثة اتجاهات يوضحها شكل (٥) هي :

- **الاتجاه الجنوبي** : ويتمثل في الزحف العمراني على أراضي البزك بعد تجفيفها والأراضي الزراعية حتى وصلت إلى الطريق المؤدي إلى قرية طحوريا حيث تخطت هذا الطريق جنوباً بموازاة بحر الخليلي من جهته الغربية . ويمكن التمييز بين مرحلتين زمنيتين لهذا الاتجاه الأولي قبل ١٩٧٠ ويشمل الجزء الجنوبي للكتلة القديمة حتى الطريق الموصل إلى قرية طحوريا والثاني بعد السبعينات وحتى نهاية ١٩٩٤ ويشمل الجزء الباقي من هذا الاتجاه الذي امتد جنوباً حيث لم يقف حائلاً لاستمراره إلا حديقة الموالح في جنوب القرية .

- **الاتجاه الشرقي** : يلاحظ أن هذا الاتجاه ظهر بوضوح منذ أوائل السبعينات حيث تخطت المباني إلى الجهة الشرقية من بحر الخليلي في امتداد على محورين فرعيين أحدهما شرقي صوب التابع القريب عزبة أحمد عمارة حيث تم الالتحام بين كتلة القرية الأم وكتلة هذا التابع الآخر الشرقي على طول الأراضي الزراعية بين كل من بحر الخليلي وترعة نبتيت لتصبح هناك كتلة سكنية مقابلة على الجهة الشرقية موازية ككتلة القرية القديمة والحديثة على الجهة الغربية .

- **الاتجاه الجنوبي الغربي** : ويتمثل هذا الاتجاه في المباني السكنية التي تم بناؤها على طول كل من الطريق الفرعي للشارع الكبير المتجه من الكوبري القديم البحري الموصل إلى ترعة بحر كشك من جهة ، وأيضاً على طول الطريق المتجه إلى قرية طحوريا صوب مبنى "ماكينة مياه الشرب" .

ب- **شكل القرية** : ساهمت العوامل المؤثرة في النمو السكني على شكل القرية ليصبح غير دائري إذ لم يتم النمو حول النواة القديمة من جميع الجهات بنفس المعدل . ويتطبيق معامل الشكل بطريقة المعادلة والشكل (٦) على خريطة الكتلة السكنية الشكل (٢) ذات المقياس ١ : ٥٠٠٠ يتبين الآتي

$$\text{معامل الشكل} = \frac{\text{نصف أكبر دائرة يستوعبها الشكل من الداخل}}{\text{نصف قطر أصغر دائرة تستوعب الشكل من الخارج}}$$

$$= \frac{٢,١}{٦,٤} = \frac{١٠٥٠٠}{٣٢٠٠٠} = ٠,٣٣$$

وهي بذلك لا تعد من القرى ذات الشكل المندمج أوشبه المندمج المربعة أوالدائرية بل هي من القرى ذات الشكل الممتد ذات الأطراف والزوائد التي يقل معامل الشكل بها عن عن ١,٠٠ ويقترب من الصفر [١] .

تحضر المسكن الريفي :

يعد استغلال الإمكانيات المتاحة وتوظيفها في البيئة الريفية من جوانب التخطيط الريفي [٢] وقد ظل المسكن الريفي في مصر معتمداً في البناء على الإمكانيات المتاحة إلى أن تغير الوضع في السنوات الأخيرة ودأب الفلاحون إلى تغيير مساكنهم التقليدية ذات الطوب اللبن والسقوف والأبواب الخشبية والأثاث المصنع من بيئتهم الريفية إلى صورة أخرى مغايرة تعرف بالتحضر أوالتحديث يتم فيها تغيير مادة البناء Building material إلى الطوب الأحمر والأسمنت والحديد المسلح ثم الاعتماد على تأثيث المسكن بوسائل غير متوافرة في البيئة الزراعية لأجل محاكاة الحياة في المدن كحجرات النوم الفاخرة وأجهزة المنزل الكهربائية المختلفة وغيرها .

وتشير بيانات جدول (٤) وشكل (٧) إلى أن عدد المساكن البالغ ٦٠٧ مساكن تنقسم إلى ٢٥٤ مسكناً تقليدياً ، ٣٥٣ مسكناً محدثاً بنسبة ٤١,٩٪ ، ٥٨,١٪ على التوالي أي أن أكثر من نصف مساكن القرية من النوع المحدث وتشير الدراسات التي تعرضت لتحضر السكن الريفي في بعض قرى الدلتا في مطلع هذا العقد إلى انتشار ظاهرة التحديث السكني في مصر بوجه عام ففي قرية "الأصيفر" مركز دسوق بكفر الشيخ تقاربت نسبة التحديث بها مع منطقة البحث ٥٨,٩٪ من إجمالي المساكن بها في سنة١٩٩١ [٣] ، وفي قرية العزيزية مركز منيا القمح شرقية ارتفعت نسبة المباني

---

(١) صفوح خير – البحث الجغرافي – مناهجه وأساليبه – دارالمريخ – الرياض – ١٩٩٠ صـ ٤٩٠ .

(٢) Johnston. R. J. , Human Geography Blackwell, London 1986. P.414 .

(٣) عمر عبد الهادي غنيم – العمران الريفي والأراضي الزراعية – دراسة حالة الأصيفر مركز دسوق محافظة كفر الشيخ – نشره دراسات جغرافية ، كلية الآداب جامعة المنيا – العدد ٦ – ١٩٩١ – صـ٧٣ .

المحدثة لتصل إلى ٩٠٪ من إجمالي مبانيها [١] ، ويمكن توزيع المساكن التقليدية والمحدثة على كتلتي القرية القديمة والحديثة كالتالي :

- **المساكن التقليدية** : تتوزع المساكن التقليدية على كل من الكتلة القديمة والحديثة بنسبة ٥٦,٧٪ ، ٤٣,٣٪ على التوالي ، ويأتي ارتفاع نسبة المساكن التقليدية في الكتلة القديمة إلى أن هناك عدداً من المساكن ظل على حالته الأولى من البناء حيث كانت جميع مساكن الكتلة القديمة تقليدية بلا استثناء حتى بداية النصف الثاني من هذا

جدول (٤)

توزيع المساكن التقليدية والمحدثة بالقرية

الكتلة		جملة		تقليدية		محدثة	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الكتلة القديمة	عدد	٢٥٩	٤٢,٧	١٤٤	٥٦,٧	١١٥	٣٢,٦
	٪	١٠٠		٥٥,٦		٤٤,٤	
الكتلة الحديثة	عدد	٣٤٨	٥٧,٣	١١٠	٤٣,٣	٢٣٨	٦٧,٤
	٪	١٠٠		٣١,٦		٦٨,٤	
جملة	عدد	٦٠٧	١٠٠	٢٥٤	١٠٠	٣٥٣	١٠٠
	٪	١٠٠		٤١,٩		٥٨,١	

القرن . أما النسبة التي تنالها الكتلة الحديثة فترجع إلى عدد من المساكن التي بنيت في بداية نشأة هذه الكتلة التي بنيت تمهيداً لظهورها قبل مطلع السبعينات من هذا القرن حيث لم يكن التحديث قد نشطت العوامل المسببة له والتي سيتم التطرق إليها .

- **المساكن المحدثة** : نالت الكتلة الحديثة العدد الأكبر من بين المساكن المحدثة ٢٣٨ مسكناً بنسبة ٦٧,٤٪ من جملة المساكن المحدثة وبنسبة ٦٨,٤ ٪ من جملة مساكن الكتلة الحديثة أما الكتلة القديمة فجاء نصيبها ١١٥ مسكناً بنسبة ٣٢,٦٪ من جملة المساكن المحدثة وبنسبة ٤٤,٤ ٪ من جملة مساكن الكتلة القديمة ، وتأتي تلك النسب كنتيجة لأن أغلب مساكن الكتلة الحديثة بنيت في العشرين سنة الأخيرة التي اهتم فيها جميع الريفيين بالتحديث السكني خاصة وأن عوامله المختلفة كالتعليم والانفتاح

(١) نوال فؤاد حامد – التحول الحضري لقرية مصرية – دراسة جغرافية تطبيقية على قرية العزيزية – نشرة البحوث الجغرافية – كلية البنات عين شمس – العدد ١٢ أبريل ١٩٩١ صـ٧١ .

الاقتصادي قد أتى أكله بين السكان في الوقت الذي ظلت فيه أعداد من المساكن في الكتلة القديمة على حالتها التقليدية دون هدم لإحلال أخرى محدثة .

عوامل التحضر السكني :

يأتي التحديث للمساكن بسبب عدد من العوامل يتداخل بعضها مع عوامل النمو السكني التي سبقت الإشارة إليها كالعوامل الاقتصادية مثلاً ومع ذلك فإن هناك عوامل أخرى كان لها أثر واضح على التحديث السكني بصورة مباشرة تتعلق بالتركيب الوظيفي والتركيب التعليمي وسياسة الدولة بشأن إمدادالسكن الريفي بعدد من جوانب البنية الأساسية كمياه الشرب والكهرباء وغيرها إذ أن الهوة الواسعة في الفروق بين القرية والمدينة تقل مع انتشار الخدمات الحضرية في الريف حيث أن تلك الفروق من آثار التخلف بصفة عامة ، وكلما ارتقى وارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي قلت تلك الفروق [1] .

- التركيب الوظيفي : يمكن تقسيم التركيب الوظيفي في القرية كما يشير الجدول (٥) والشكل (٨) إلى ثلاث فئات هي : الفلاحون والموظفون والحرفيون ، وتشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة الموظفين تليها فئة الفلاحين ثم تأتي فئة الحرفيين في المرتبة الثالثة بنسب ٤٧,٣٪ ، ٣٩٪ ، ١٣,٧٪ على التوالي .

جدول (٥)

التركيب الوظيفي لأرباب المساكن

الكتلة	جملة		موظف		فلاح		حرفي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
القديمة عدد	٢٥٩	٤٢,٧	١١٢	٣٩	١٠٨	٤٥,٦	٣٩	٤٧
٪	١٠٠		٤٣,٢		٤١,٧		١٥,١	
الحديثة عدد	٣٤٨	٥٧,٣	١٧٥	٦١	١٢٩	٥٤,٤	٤٤	٥٣
٪	١٠٠		٥٠,٣		٣٧,١		١٢,٦	
جملة عدد	٦٠٧	١٠٠	٢٨٧	١٠٠	٢٣٧	١٠٠	٨٣	١٠٠
٪	١٠٠		٤٧,٣		٣٩		١٣,٧	

(١) أحمد على إسماعيل - دراسات في جغرافية المدن - دار الثقافة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٠ - صـ١٦ .

- **الموظفون** : ويقصد بهم السكان العاملون في الحكومة أوالقطاعين العام والخاص نظير أجر شهري مقنن ، تصل نسبتهم إلى ٤٧,٣٪ من إجمالي أرباب المساكن [١] ، ويأتي التفوق العددي لتلك الفئة لوجود بعض العوامل التي ساعدت على ذلك منها :

- أدى قرب منطقة البحث من القاهرة حوالي ٢٥ كيلومتراً أومدينة شبين القناطر ٦كيلو مترات إلى إيجاد رحلات يومية بقصد العمل في تلك المدن حيث يبلغ متوسط تكلفة السفر جنيهاً في رحلة العمل اليومية مما كان له أثراً في استقرار الموظفين في القرية وهذا ليس جديداً في الريف إذ أن توافر الدراجات ووسائل النقل قد مكن العمال الريفيين في بعض الدول منذ أكثر من ربع قرن من السكن بعيداً عن أماكن أعمالهم بعدة كيلومترات[٢] .

- إحاطة عدد من المنشآت الصناعية بالقرية على مسافة تقترب من ٩ كيلومترات في منطقة أبوزعبل الصناعية وعلى مسافة أبعد منها قليلاً في شبرا الخيمة الصناعية حيث يسهل الانتقال إلى تلك المناطق عبر وسائل المواصلات المختلفة مما أدى إلى التحاق عدد من الموظفين والعمال بها .

- ارتفاع عدد المتطوعين في القوات المسلحة والشرطة إذ تبين الدراسة أن هناك أكثر من ١٨٠ فرداً من المتطوعين في الخدمة أوبالمعاش ، ويعد هؤلاء من قبيل الموظفين أيضاً . ويتضح من الجدول (٦) أن توزيع الموظفين على نوعية المساكن تبين أن ٧٠٪ منهم يقيمون في مساكن محدثة في حين أن النسبة الباقية ٣٠٪ لازالت تقيم في مساكن تقليدية بل أن المساكن المحدثة يستحوذ الموظفون على أكثر من نصف عددها ٥٦,٩٪ بوجه عام .

---

(١) استقر الباحث على كلمة (رب مسكن) بدلاً من رب أسرة نظراً لأن الدراسة تختص بالسكن الريفي خاصة وأنه قد توجد أكثر من أسرة في المسكن الواحد .

(٢) Michael Chisholm, Rural Settlement and Land Use , Huthinson University Library , London , 1968. P. 155.

وإذا كانت جميع المساكن المحدثة للموظفين قد جهزت من الداخل بالخدمات الحديثة كالكهرباء والمياه ومواقد الغاز فإن المساكن التقليدية للموظفين أغلبها محدث من حيث وسائل المعيشة إذ أن أغلب المساكن بها الإنارة الكهربائية ومن ثم توجد الأجهزة المنزلية الحديثة .

جدول (٦)

توزيع وظيفة أرباب المساكن على نوعية المساكن (محدثة - تقليدية)

الوظيفة	جملة		مسكن محدث		مسكن تقليدي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
موظف عدد	٢٨٧	٤٧,٣	٢٠١	٥٦,٩	٨٦	٣٣,٩
٪	١٠٠		٧٠		٣٠	
فلاح عدد	٢٣٧	٣٩	١٠٢	٢٨,٩	١٣٥	٥٣,١
٪	١٠٠		٤٣		٥٧	
حرفي عدد	٨٣	١٣,٧	٥٠	١٤,٢	٣٣	١٣
٪	١٠٠		٦٠,٢		٣٩,٨	
جملة عدد	٦٠٧	١٠٠	٣٥٣	١٠٠	٢٥٤	١٠٠
٪	١٠٠		٥٨,١		٤١,٩	

- **الفلاحون** : وهم الذين يقومون بحرفة الزراعة سواء فى أرضهم الملك أو الإيجار ، وتبلغ نسبتهم ٣٩٪ من اجمالى ارباب المساكن وهي نسبة قليلة تشير إلى قلة الأيدي العاملة في القطاع الريفي مما تبعه من ارتفاع في أجور العمالة الزراعية التي يصل أجر العامل اليومي بها إلى سبعة جنيهات تقريباً ، وهو أجر يمكن من المساهمة في تحديث المسكن على خلاف الوضع قبل ذلك في الخمسينات حيث كان أغلب أرباب المساكن من الفلاحين ، وكان أجر العامل الزراعي في سنة ١٩٥١ لا يتعدى اثني عشر قرشاً في اليوم كما سبقت الإشارة مما يصعب معه الادخار منها لتحديث المسكن ، ويلاحظ من توزيع الفلاحين على الكتلة السكنية فى القرية الجدول (٥) أن الكتلة الحديثة تفوق الكتلة القديمة فى استيعابها للفلاحين حيث تصل النسبة بينهما ٥٤,٤٪ ، ٤٥,٦٪ على التوالى، وأن فلاحي تلك الكتلة يقيمون جميعاً في مساكن محدثة ولكنها من النوع

المحدث من حيث البنيـة أى الحوائـط والسـقوف دون وجـود سـلالم أو (فرانـده) أومـايعوق مـرور الحيوانـات بداخلهـا أو تخزيـن متعلقـات العمليـات الزراعيـة أي أنهـم يجمعون فى المسكن الواحد بين نمطين أحدهما محدث والآخر مسكن تقليدى ملحق بالأول . أما فلاحو الكتلة القديمة فإن ١٥٪ منهم تقريباً يقيمون فـى مسـاكن تقليديـة مـن الطوب اللبن والأسقف والأبواب الخشبية بالاضافة إلى وسائل المعيشـة الريفيـة كـالفرن والكانون لإعداد الخبز والطبخ .

وتشـير بيانـات جـدول (٤) إلـى تقـارب النسـب المئويـة لعـدد كـل مـن الفلاحيـن والموظفين فى الكتلة القديمة اذ تصل إلى ٤١,٧٪ ، ٤٣,٢٪ على التوالـى بينمـا تتفـوق نسبة الموظفين على الفلاحين فى الكتلة الحديثة حيث تصل إلى ٥٠,٣٪ ، ٣٧,١٪ على التوالى ، ويأتى ذلك لأن أرباب مساكن الكتلة الحديثة أغلبهم من المتزوجين حديثاً الذين يعملون فى الحكومة أو فى القطاعين العام والخاص والذين فضلوا بناء مساكنهم بطريقة محدثة ويلاحظ من الجدول (٦) أن النسبة الأكبر من الفلاحين ٥٧٪ تقيم فـى مسـاكن تقليدية فـى حيـن أن ٤٣٪ منهـم يقيمـون فـى مسـاكن محدثـة ويشـار هنـا إلـى المسـاكن التقليدية للفلاحين هى ايضاً قد لحقها التحديث الداخلى فى الخدمات والادوات المنزلية .

- الحرفيون : وتشمل هذه الفئة أصحاب المهن اليدوية الحرة ، ويدخل معهم التجـار كالعاملين فـى البقالـة أو الجـزارة أو الخضـر أو الحلاقـة وغيرهم وعددهم ٨٣ حرفيـا بنسبة ١٣,٧٪ من اجمالى أرباب المساكن ، ونظرا لبعد تلك الفئة عن العمـل الزراعـى فقد فضل أكثرهم أن تكون مساكنهم محدثة من حيث البنية والمرفقات الداخليـة إذ تشـير الدراسة إلى أن تلك الفئة أبعد عن العمل الزراعى من فئة الموظفين .

ويشير جدول (٦) إلى أن أكثر من٦٠٪ منهم يقيمون فى مساكن محدثـة البنـاء ، وأن أقل مـن ٤٠٪ منهـم يقيمـون فـى مسـاكن تقليديـة البنـاء وأغلبهـا محـدث الخدمـات والادوات المنزلية .

ويلاحظ أن الموظفين والحرفيين يشكلون نسبة ٧٠٪ من أربـاب المسـاكن ممـا يشير إلى أن التغيرات الحديثة فى البيئـة الريفيـة قد ألحقت بعـض القرى مثل منطقـة البحث بالمدينة من حيث خاصية الوظيفة ، خاصة وأن معظم التعـاريف للمدينـة تنظـر

اليها على أنها أى محلة عمرانية يشتغل أغلب سكانها بأنشطة لاتنتمى إلى القطاع الزراعى . (١)

- **التركيب التعليمى** : يقصد بأرباب المساكن المتعلمين الذين أنهوا تعليمهم عند شهادة معينة واكتفوا بها أو التحقوا بعمل معين اعتمادا عليها . ويتضح من بيانات الدراسة أن التركيب التعليمى أثر على التحديث فى المساكن الريفية حيث يميل المتعلمون لمحاكاة أبناء المدينة فى مساكنهم من حيث البناء والأدوات المنزلية الداخلية .

ويشير جدول (٧) إلى أن النسبة المئوية للمساكن المحدثة ترتفع كلما كانت درجة أربابها فى التعليم أعلى يشذ عن ذلك فئة الحاصلين على الشهادة الإعدادية كما سيتضح بعد ذلك ، فبينما نجد أن نسبة المساكن المحدثة لدى غير المتعلمين ٥٣٪ نجد أن النسبة أعلى لدى الحاصلين على الثانوية (الدبلوم الفنى أو مايعادله) ٦٤,٤٪ نجدها ترتفع عند الجامعيين ٧٤,١٪ وهذا أمر يساير طموحات وآمال المتعلم الذى يفضل الإقامة فى مسكن محدث كلما ارتفعت شهادته العلمية ولكن غير المتوقع هو أن نسبة التحديث فى المساكن للحاصلين على الشهادة الإعدادية تفوق نسبة الحاصلين على شهادات أعلى ، ويأتى هذا بسبب انتشار ظاهرة التطوع فى صفوف القوات المسلحة لحاملى الشهادة الإعدادية حيث ترتفع مرتباتهم مقارنة بغيرهم من ذوى الشهادات الأعلى مما يهيئ لهم تحديث مساكنهم بدرجة أسرع من غيرهم من المتعلمين . كما تشير الدراسة إلى أن المساكن التقليدية ، تنخفض نسبتها المئوية من بين جملة المساكن كلما ارتقى مستوى أربابها تعليمياً حيث يلاحظ انها تصل إلى ٤٧٪ لغير المتعلمين بينما تنخفض إلى ٣٥,٦٪ ، ٢٥,٩٪ لكل من فئتى حملة الثانوية والجامعيين على التوالى ، كما أنها تصل إلى أقل انخفاض لها لدى حاملى الاعدادية ١٦,٤٪ الذين ينوون أيضا تحديث مساكنهم إذ لم يسعفهم الوقت للادخار لأجل التحديث نظراً لحداثة تطوعهم فى الجيش وقلة مدخراتهم المادية .

---

(١) محمد السيد غلاب – يسري الجوهري – جغرافية الحضر – منشأة المعارف – الاسكندرية – ١٩٩١ – صـ٥٠ .

جدول (٧)

توزيع نوعية المساكن (محدث- تقليدى) حسب الحالة التعليمية لأربابها ١٩٩٤

درجة التعليم		جملـــــة		مسكن محدث		مسكن تقليدي	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير متعلم	عدد	٤٦٨	٧٧	٢٤٨	٧,٣	٢٢٠	٨٦,٦
	٪	١٠٠		٥٣		٤٧	
اعدادية	عدد	٦٧	١١	٥٦	١٥,٩	١١	٤,٣
	٪	١٠٠		٨٣,٦		١٦,٤	
ثانويـة	عدد	٤٥	٧,٤	٢٩	٨,٢	١٦	٦,٣
	٪	١٠٠		٦٤,٤		٣٥,٦	
جامعى وأعلى	عدد	٢٧	٤,٥	٢٠	٥,٧	٧	٢,٨
	٪	١٠٠		٧٤,١		٢٥,٩	
جملـــــة	عدد	٦٠٧	١٠٠	٣٥٣	١٠٠	٢٥٤	١٠٠
	٪	١٠٠		٥٨,٢		٤١,٨	

ويشير جدول (٧) إلى أن نسبة الأميين من أرباب المساكن تصل الى ٧٧٪ وهى نسبة مرتفعة تفسر على أن أغلبهم من كبار السن الذين لم يلتحقوا بمراحل التعليم التى انتشرت فى أماكن قريبة من القرية منذ أوائل الخمسينات ، ومع ذلك فإن نسبة ٥٣٪ منهم يسكنون فى مساكن محدثة بل إن ٧٠,٣٪ من إجمالى المساكن المحدثة من نصيب غير المتعلمين ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ومتداخلة كالعوامل الاقتصادية والهجرة إلى الخارج كما سبقت الإشارة كما أن عامل التعليم له دور يشير إليه جدول (٨) حيث يوضح أن ظهور أبناء من المتعلمين وحملة الشهادات لدى أرباب المساكن غير المتعلمين قد شجع على التحديث إذ تبين أن عدد ٢٤٨ بنسبة ٥٣٪ من إجمالى أرباب الأسر غير المتعلمين يملكون مساكن محدثة وأن عدد ١٦٣ منهم بنسبة ٧٣,٤٪ لهم أبناء من المتعلمين وأن ٨٥٪ فقط بنسبة ٣٤,٦٪ منهم ليس لهم أبناء من المتعلمين فى حين اتضح أن ٢٢٠ من أرباب المساكن غير المتعلمين يملكون مساكن تقليدية ٥٩ مسكنا بنسبة ٢٦,٨٪ فقط لهم أبناء من المتعلمين ، وأن ١٦١ منهم بنسبة ٧٣,٢٪ ليس لهم أبناء من المتعلمين .

جدول (٨)

نوع المساكن حسب درجة تعليم الابناء لأرباب المساكن غير المتعلمين

نوع المساكن		جملة		أبناء متعلمون		غير متعلمين	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
محدثة	عدد	٢٤٨	٥٣	١٦٣	٧٣,٤	٨٥	٣٤,٦
	٪	١٠٠		٦٥,٧		٣٤,٣	
تقليدية	عدد	٢٢٠	٤٧	٥٩	٢٦,٦	١٦١	٦٥,٥
	٪	١٠٠		٢٦,٨		٧٣,٢	
جملة	عدد	٤٦٨	١٠٠	٢٢٢	١٠٠	٢٤٦	١٠٠
	٪	١٠٠		٤٧,٤		٥٢,٦	

يؤكد الجدول أن ذوى الأبناء المتعلمين جاءت أغلب مساكنهم محدثة بنسبة ٧٣,٤٪ فى حين أن الذين ليس لهم أبناء من المتعلمين أغلب مساكنهم من النوع التقليدى .

- **الخدمات الحكومية** : تساهم الحكومة في إدخال الخدمات الحضرية Urban services التي تتمثل في مرافق البنية الأساسية كمشروعات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحى وغيرها من الخدمات فى التحديث السكنى إذ أنها تعد مرحلة لتحضر السكن الريفى ومحاكاة لسكن المدينة حيث يلاحظ أن السعى وراء الاستفادة من تلك الخدمات يعجل من تحديث المسكن ، ويتضح ذلك من خلال تناول أثر كل من خدمتى المياه النقية والكهرباء على السكن .

- **خدمة المياه** : سعت الجهات المختصة بتوصيل الخدمات إلى القرية ممثلة فى شبكة المياه النقية بالشوارع الرئيسية للقرية مما سهل على السكان الاستفادة من تلك الخدمة التى ساعدت على التحديث فيما يلى :

- أن العديد من السكان قاموا بهدم مساكنهم التقليدية ، ذات الطوب اللبن فى الشوارع البعيدة عن المجارى المائية مستفيدين من خدمة المياه فى عمليات تحويل الطوب اللبن إلى طوب أحمر ، بل تشير الدراسة إلى أن عملية تحويل أو ما يمكن أن نطلق عليه "تحمير المسكن" أي تحويل المسكن من الطوب اللبن إلى الطوب الأحمر يستلزم على صاحب المسكن أن يوصل تلك الخدمة إلى مسكنه أو أن يستعين بمياه من أحد جيرانه الذين سبق لهم إدخال تلك الخدمة .

- إن حرص العديد من السكان على إدخال تلك الخدمة يتوقف على نوعية مساكنهم حيث يسعى السكان إلى التحديث رغبة فى إدخال المياه خشية على المساكن الطينية فى حالة إدخال تلك الخدمة من البلل والانهيار نتيجة لتسرب المياه بسبب زيادة الاستهلاك منها وحتى يمكن أيضا بناء خزانات أسفل المساكن حيث ينعدم وجود شبكة صرف صحى بالقرية إذ أنه من أوجه أهمية استغلال البيئة الموائمة بين كل من التحضر والمتغيرات المائية [1] .

جدول (٩)

توزيع خدمة المياه على نمط المساكن

نمط المسكن	جملة		به مياه		بدون مياه	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
محدث عدد	٣٥٣	٥٨,٢	٢٩٢	٧٦,٤	٦١	٢٧,١
٪	١٠٠		٨٢,٧		١٧,٣	
تقليدى عدد	٢٥٤	٤١,٨	٩٠	٢٣,٦	١٦٤	٧٢,٩
٪	١٠٠		٣٥,٤		٦٤,٦	
جملة عدد	٦٠٧	١٠٠	٣٨٢	١٠٠	٢٢٥	١٠٠
٪	١٠٠		٦٢,٩		٣٧,١	

ويوضح جدول (٩) وشكل (٩) إلى أنه من جملة مساكن القرية يوجد ٣٨٢مسكناً بنسبة ٦٢,٩٪ منها بها خدمة مياة في حين أن ٢٢٥ مسكناً بنسبة ٣٧,١٪ منها ليس بها تلك الخدمة . ويشير الجدول إلى أن أغلب المساكن المحدثة وعددها ٢٩٢ مسكناً بنسبة ٨٢,٧٪ منها بها تلك الخدمة في حين أن المساكن الباقية منها وعددها ٦١ مسكناً بنسبة ١٧,٣٪ ليس بها تلك الخدمة ويعتزم أصحابها إدخال المياه بها بعد أخذ موافقة الجهات المختصة . أما المساكن التقليدية فيلاحظ أن أغلبها لم تدخل به المياه إذ يشير الجدول إلى أن نسبة ٦٤,٦٪ منها بدون مياه في حين أن ٣٥,٤٪ منها به مياه مما يشير إلى أن هناك علاقة واضحة بين وجود تلك الخدمة من جهة ونمط المسكن من جهة أخرى حيث يتضح

---

[1] Cooke . R. U. , Geomorphology in Environmental Mangement, Oxford , 1977 P. 113 .

من الجدول أيضاً أن المساكن التى بها مياه تصل نسبة المحدث منها ٧٦,٤٪ بينما التى ليس بها مياه تصل نسبة التقليدى منها ٧٢,٩٪ .

- **خدمة الكهرباء** : يساهم إدخال الكهرباء بدور فى التحديث للمساكن إضافة لدورها فى النمو السكنى كما سبقت الإشارة . ويتمثل دورها فى التحديث من خلال أن التحديث يؤدى إلى توفير حوائط صلبة تتحمل مد مواسير وأسلاك الكهرباء من جهة وحتى لاتتأثر بالبلل أو النشع من الأمطار أو المياه الباطنية من جهة أخرى .

ويشير جدول (١٠) إلى أن عدد ٥٧٩ مسكنا بنسبة ٩٥,٤٪ من إجمالى عدد المساكن قد أدخل بها كهرباء وأن ٢٨ مسكنا فقط بنسبة ٤,٦٪ ليس بها تلك الخدمة ، وأن نسبة المساكن التى لم تدخلها الكهرباء قليلة فى القطاع المحدث اذ تشـــير بيانات

جدول (١٠)

توزيع خدمة الكهرباء على نمط المساكن ١٩٩٤

نمط المسكن		جملة		به كهرباء		بدون كهرباء	
محدث	عدد	٣٥٣	٥٨,٢	٣٤٦	٥٩,٨	٧	٢٥
	٪	١٠٠		٩٨,٠		٢	
تقليدى	عدد	٢٥٤	٤١,٨	٢٣٣	٤٠,٢	٢١	٧٥
	٪	١٠٠		٩١,٧		٨,٣	
جملة	عدد	٦٠٧	١٠٠	٥٧٩	١٠٠	٢٨	١٠٠
	٪	١٠٠		٩٥,٤		٤,٦	

الجدول أيضا إلى أن عدد المساكن المحدثة التى بها تلك الخدمة يصل عددها إلى ٣٤٦ مسكنا بنسبة ٩٨٪ فى حين أن سبعة مساكن فقط بنسبة ٢٪ ليس بها كهرباء ، بينما يرتفع عدد المساكن التى لم تدخلها تلك الخدمة في النمط التقليدي إلى ٢١ مسكنا بنسبة ٨,٣٪ منها مما يشير إلى أن اغلب المساكن التى لم تدخلها كهرباء هى مساكن تقليدية .

- **إيكولوجية التحديث السكنى :**

اهتم الجغرافيون ببيان العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية منذ فترة طويلة ، وهذا ينعكس فى الاتجاه الايكولوجى للجغرافية التى تركز على العلاقة بين الانسان وبيئته [١] ومن ثم فإن التحديث السكنى الريفى أمر لاحجر عليه طالما أنه يتوافق مع

[١] Bradford M G , Human Geography Oxphord Univ. press , London 1977 - 144

ظروف وإمكانيات المكان الريفى حيث إن عدم مسايرته لتلك الظروف يجعله تحديثاً سلبياً وإفرازاً شاذاً فى البيئة السكنية للقرية .

وقد ظل المسكن الريفي مرتبطاً بالبيئة الزراعية ارتباطاً وثيقاً ومتوافقاً مع إيكولوجية المكان قبل موجة تحديث المساكن الريفية الجارية منذ السبعينيات من هذا القرن حيث أشار كل من Lozach و Hug [1] بكتابهما " السكن الريفي في مصر L'Habitat Rural En Egypte " في نهاية العقد الثالث من هذا القرن إلى نموذج لمسكن ريفي بالقرب من شبين القناطر – المنطقة التي تضم القرية موضع الدراسة – عبارة عن مسكن بنيته من الطوب اللبن غير مسلح يحتوي على عدد خمس غرف تم تخصيص حجرتين منها للحيوانات والطيور وباقي الغرف للإعاشة واحدة للضيافة والثانية للإعاشة صيفاً والثالثة للإعاشة شتاءً كما أشارا إلى أن المسكن يحتوي على أكثر من موضع للفرن وموضع للكانون ، أي أن هناك اتصال دائم بين المسكن ومرفقاته من جهة وإيكولوجية المكان المحيط به من جهة أخرى وهو ما يختلف عن الوضع القائم بعد تحديث السكن الريفي القائم حالياً كما سيتم الإشارة إليه .

ويمكن تناول إيكولوجية التحديث من خلال ثلاث جوانب هي الأول ما يتعلق ببنية المسكن والثاني ما يخص بعض المرفقات والخدمات الداخلية الثابتة به والثالث بعض جوانب البنية الأساسية فيه .

١ – إيكولوجية البناء :

يمكن تناول إيكولوجية المسكن من خلال جانبين هما البنية والمورفولوجية كالتالى:

أ – **البنية** : ظل المسكن الريفى فى مصر منذ نشأته الأولى معتمداً في البناء على المواد المحلية كالطين الذى يصنع منه الطوب وكذلك الأشجار المحلية فى صناعة الابواب والسقوف حتى ظهرت عملية التحضر فى المسكن الريفى بوضوح منذ السبعينات من هذا القرن كما سبقت الإشارة ، وقد تمثلت تلك العملية فى تغيير مواد البناء لتصبح الطوب الأحمر والأسمنت والحديد المسلح وأحياناً تكسية الأرض بالمواد الأسمنتية كالبلاط والخرسانة المسلحة ، ويرى الباحث أنه على الرغم من المميزات التى ظل عليها المسكن الريفى قبل التحديث وأهمها قلة تكاليف البناء بسبب الاعتماد على مواد البناء من البيئة المحيطة به كالطين والأشجار وأيضاً بسبب قلة تكاليف

---

[1] Lozach . J. et Hug . G.. L' Habitat Rural En Egypte ., La Societe De Geographie D' Egypte , Le Caire , 1929 . P.28.

صيانته أو ترميمه ومدى ملاءمته لدرجة الحرارة صيفاً وشتاءً وغير ذلك من المميزات الا أن المتغيرات التى طرأت على البيئة الريفية تبرر تغيير بنية المسكن الريفى وأهمها فى منطقة البحث ما يلـــي :

- أدى النمو المطرد فـى السـكان كمـا سـبقت الإشـارة خـلال تنـاول أثـر العـامل الديموجرافى على النمو السكنى إلى زيادة عـدد المساكن ، وقد تم هذا بـالفعل علـى نطاق واسع ممثلاً فى التوسع الأفقى للمبانى الذى لو استمر على حالـه لسوف يـؤدى إلى التهام الرقعة الزراعية الامر الذى يستلزم التوجه إلى التوسع الرأسى المتمثل فـى بناء أكثر من طابق للمسكن وهى عملية تستلزم بنيـة للمسكن أكثر صلابـة من التـى ظل عليها المسكن التقليدى منذ نشأته وهنا يستلزم أن يتم بنـاء الحوائـط مـن الطـوب الأحمر والأسمنت وأن يكون السقف من الأسمنت والحديد المسلح .
- أدى إدخال بعض مرافق البنية الأساسية كمياه الشرب والكهرباء وحرص السكان فى القرية على الاستفادة منها إلـى ضـرورة تهيئـة المسكن لاستقبال تلـك الخدمـات عـن طريق تغيير بنيته التقليدية الهشة إلى البنية الصلبة ذات الطوب الأحمر لتتحمـل البلـل والنشع الناتج عن إدخال الميـاه وارتفـاع منسـوب الميـاه السـطحية لتتحمل توصيـلات الكهرباء وما يترتب عليها من تواجد أجهزة منزلية .

وعلى الرغم مـن أن مساكن القريـة البـالغ عددهـا ٦٠٧ مساكن تنقسم بيـن ٢٥٤ مسـكناً تقليديـاً و ٣٥٣ مسـكناً محدثـاً بنسـبة ٤١,٩٪ ، ٥٨,١٪ علـى التوالـى إلا أن المساكن المحدثة لاتتوزع على مناطق الكتلة السكنية توزيعاً عـادلاً حيـث تسيطر علـى الكتلة السكنية حديثة البناء منذ بداية السبعينات النمط الحديث بينما لازلت هنـاك مسـاكن تقليدية على حالهـا فـى منطقـة الكتلـة القديمـة . وتشـير الدراسـة التـى تنـاولت قطـاعين متماثلين فى عدد المساكن يمثل كـل منهمـا ٣٠ مسـكناً أحدهمـا مـن الكتلـة القديمـة قبـل ١٩٧٠ وا خر من الكتلة الحديثة بعد هذا التاريخ إلى أن قطاع الكتلة الحديثة لايوجد به أي مسكن تقليدى بينما وجد أن القطاع فى الكتلة القديمة به سبعة مساكن بنسبة ٣, ٢٣ ٪ من المساكن القديمة مما يؤكد أن التحديـث فـى المسـاكن ينتشـر فـى المنـاطق حديثـة النشأة على الأطراف بصورة أكبر من المناطق القديمة فى الداخل .

ب - المورفولوجية :

يمكن التفريق بين أربعة أنماط رئيسية لمورفولوجية المسكن المحدث من خلالها يمكن بيان مدى توافقها مع البيئة الريفية ، ويشير جدول (١١) وشكل (١٠) إلى تلك الأنماط كالتالى :

النمط الأول : المسكن المحدث العادى : وهو لايختلف عن المسكن التقليدى من حيث تصميم الحجرات وملحقاتها إذ أن ما يميزه عنه هو أن بنيته تتمثل فى حوائط من الطوب الأحمر والسقف من الحديد والأسمنت المسلح ونادراً ما تكون أرضيته مبلطة بالبلاط أو الأسمنت المسلح حيث إن رغبة أصحابه تتمثل فى الجمع بين التحديث من جهة وأداء الدور الريفى أيضاً من جهة أخرى . وتشير بيانات الجدول إلى أن مساكن هذا النمط يبلغ عدد ١٤٩ مسكناً بنسبة ٤٢,٢ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة ، ويتكون المسكن فى الغالب من حجرتين متقابلتين يفصلهما عن بقية المسكن باب يعرف "باب الوسط "حيث يفتح هذا الباب على حجرة أو حجرتين وحظيرة ومخزن لتشوين متطلبات العمليات الزراعية وبعض المرفقات الأخرى الشكل (٩) .

جدول (١١) أنماط مورفولوجية المساكن المحدثة

النمط	عادي	مزدوج	ذو سلالم	ذوسلالم وفراندة	جملة
عدد	١٤٩	٧٨	٨٥	٤١	٣٥٣
٪	٤٢,٢	٢٢,١	٢٤,١	١١,٦	١٠٠

النمط الثانى : المساكن المحدثة المزدوجة : التى ألحق بالمسكن المحدث مسكن تقليدى ريفى له باب جانبى أو خلفى وغالباً ما يتصل المسكن المحدث بالتقليدى عبر باب آخر داخلي يصل بينهما ، ويبلغ عددها ٧٨ مسكناً بنسبة ٢٢,١ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة ، ويلاحظ أن هذا النمط هو المثالى بين مساكن قرية اليوم التى يكون المسكن قد جمع بين كل من بنية ونظافة ومورفولوجية مسكن المدينة من جهة وأداء وظيفة المسكن الريفى من جهة أخرى .

النمط الثالث : المسكن المحدث بسلالم : وهو المسكن المحدث الذى يرتفع عن الشارع المتصل به بعدد من السلالم وغالباً ما تكون أرضيته مفروشة بالبلاط ، ويصل عدد تلك المساكن ٨٥ مسكناً بنسبة ٢٤,١ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة ، وهذا النمط لايمكن من ممارسة أى أنشطة ريفية إذ أن مورفولوجيته تحاكى مورفولوجية

مساكن المدن التى لا تمكن دخول الحيوانات إليها حيث إن فتحة الباب الخارجى الضيقة وارتفاع السلالم تعوق تحقيق هذا الهدف ، ولذلك فإن سكانه من الموظفين والحرفيين الذين لايعملون بالزراعة .

النمط الرابع : المسكن المحدث بسلالم وفراندة : وهونمط يشبه النمط السابق فى ارتفاع أرضيته عن مستوى الشارع بالإضافة إلى فرانده تستخدم فى الجلوس ، ويصل عدد هذا النمط ٤١ مسكنا بنسبة ١١,٦ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة .

ويلاحظ أن النمطين الأولين العادى والمزدوج اللذين يمثلان عدد ٢٣٧ مسكنا بنسبة ٦٤,٣ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة يمكن لهما التوافق مع البيئة الريفية نظرا لإمكانية آداء الوظيفة الريفية حيث إن كل ما طرأ هو تحديث فى البنية دون المساس بأرضية أو فتحات المسكن . وقد أشارت الدراسة إلى أن غالبية أرباب تلك المساكن يمارسون الزراعة وتربية الحيوان ، أما النمطان الثالث والرابع وعدد مساكنهما ١٢٦ مسكنا بنسبة ٣٥,٧ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة فإن مورفولوجية المسكن فيهما لاتمكن من توافقهما مع البيئة الريفية إذ لايمكن أن يؤدى المسكن وظيفته الريفية كما سبقت الإشارة .

٢- **إيكولوجية المرفقات الداخلية الثابتة** :

يمكن التفريق بين نوعين من المرفقات للمسكن المحدث هما :

النوع الأول ويشمل المرفقات الثابتة كالفرن البلدى والحظيرة والكانون وغيرها **والنوع الثانى** كالمرفقات المنقولة التى يمكن نقلها أو شراؤها لإلحاقها بالمسكن كالأجهزة المنزلية التقليدية والحديثة الكهربائية والأثاث وغيرها ، وغالباً لإتؤثر المرفقات المنقولة على إيكولوجية المسكن بقدر ما تؤثر المرفقات الثابتة على مدى توافق المسكن للبيئة الريفية خاصة وأن توصيل الكهرباء إلى أغلب مساكن القرية التقليدية والمحدثة على السواء قد فتح المجال لإدخال الأجهزة المنزلية الكهربائية بها على السواء فعلى سبيل المثال تشير الدراسة إلى أن ٨٣ ٪ من إجمالى مساكن القرية بها أجهزة تلفزيون وأن ٢٤ ٪ منها بها ثلاجات .

وقد اختار الباحث لبيان إيكولوجية المسكن المحدث فى البيئة الريفية اثنين من المرافق الثابتة هما الحظيرة والفرن البلدى نظراً لارتباطهما بالمسكن الذى يمارس الوظيفة الريفية ويظهر ذلك كالآتى :

١ - **الحظائر :**

يرتبط وجود الحظيرة فى المسكن بوجود الثروة الحيوانية كالجاموس وبعض الضأن والطيور وغيرها تلك التى تستلزم وجود نشاط زراعى تعيش عليه هذه الحيوانات وعلى مخلفاتها يتم تجهيز السماد البلدى اللازم للزراعة ، أى أن وجود الحظائر دلالة على تكيف المسكن الحديث مع العملية الزراعية ويشير جدول (١٢) إلى أن عدد ٢٢٠ مسكنا بنسبة ٦٢,٣ ٪ بها حظائر فى مقابل ١٣٣ مسكنا بنسبة ٣٧,٧٪ من إجمالى المساكن المحدثة ، ويلاحظ أن أغلب الحظائر توجد فى النمطين المحدث العادى والمحدث المزدوج حيث يصل نصيبهما إلى ٩٧,٧ ٪ من إجمالى حظائر المساكن المحدثة فى حين أن نصيب النمطين المحدث ذي السلالم وذي السلالم والفرانده النسبة الباقية مما يشير إلى أن أكثر المساكن المحدثة التى تتوافق مع البيئة الريفية هى من أى من النمطين العادى الذى يسهل اقتناء الحيوانات به نظراً لكونه يماثل التقليدى فى أرضيته ومورفولوجيته من جهة والمزدوج الذى يلتحق به مسكن ريفى تقليدى من جهة أخرى فى حين أن النمطين الآخرين ذو السلالم وذو السلالم والفرانده يندر وجود

جدول (١٢)

توزيع الحظائر على أنماط المساكن المحدثة

النمط		جملة		به حظيرة		بدون حظير	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
عادي	عدد	١٤٩	٤٢,٢	١٤٠	٦٣,٦	٩	٦,٨
	٪	١٠٠		٩٤		٦	
مزدوج	عدد	٧٨	٢٢,١	٧٥	٣٤,١	٣	٢,٣
	٪	١٠٠		٩٦,٢		٣,٨	
ذوسلالم	عدد	٨٥	٢٤,١	٣	١,٤	٨٢	٦١,٦
	٪	١٠٠		٣,٥		٩٦,٥	
ذوسلالم وفرانده	عدد	٤١	١١,٦	٢	٠,٩	٣٩	٢٩,٣
	٪	١٠٠		٤,٩		٩٥,١	
جملة	عدد	٣٥٣	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	١٣٣	١٠٠
	٪	١٠٠		٦٢,٣		٣٧,٧	

الحظائر بها حيث يوجد ٥ مساكن فقط بها حظائر بنسبة ٢,٣ ٪ من إجمالى المساكن ذات الحظائر وهى حظائر غير مخصصة لتربية الحيوانات بل خصصها أصحابها لتربية الدواجن أو بعض الأغنام دون خروجها إلى الحقل فى رحلة يومية منتظمة مثل ما يحدث لبقية الحيوانات كالجاموس وغيرها ، وقد نجم عن ذلك أن أصبح سكان ما يقرب من ٣٤ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة ليس لهم علاقة بالحيوانات المنتجة للألبان واللحوم وهى من الأمور التى اعتاد عليها ساكن الريف أن يكون منتجا لها . الأمر الذى جعله بمثل أهل الحضر فى الشراء لتلك المنتجات ، مما جعل أرباب المساكن الموظفين والحرفيين يسد كل منهم احتياجاته من تلك المنتجات من خلال رحلة العمل اليومية خارج القرية وخاصة في مدينتي القاهرة وشبين القناطر .

ب - الأفران الريفية :

يعد الفرن الريفى من أهم مرفقات المسكن الريفى الضرورية نظرا لصلته الوثيقة بالحياة الريفية لما يلى :

- اعتماد الفلاح على الاكتفاء الذاتى فى الغذاء مما جعل الفرن ضرورياً لإعداد الخبز ومن ثم فإن عدم وجوده يعني عدم توافق المسكن مع البيئة الريفية .
- أن وقود الفرن البلدى عبارة عن مخلفات المحاصيل الزراعية المختلفة كالحطب الناتج عن محصولى الذرة الشامية والقطن ومخلفات الأشجار وغير ذلك ، ومن ثم فإن وجود الفرن يعد ضرورة للتخلص من تلك المخلفات التي يؤدي الاستغناء عنها نتيجة لغياب الأفران فى المساكن المحدثة إلى تشوينها فى الحقول على هيئة أكوام إلى الإضرار بالعملية الزراعية من خلال جانبين الأول أنها ساهمت فى بوار مساحات متفرقة من الأراضى تتمثل فى مواضع تلك المخلفات التى كانت تزرع قبل ذلك والثانى أن وجود تلك المخلفات قد ساهم فى انتشار بعض الآفات المضرة بالعملية الزراعية كما أنها أصبحت مأوى للقوارض كالفئران وغيرها التى تتغذى على المحاصيل المزروعة .

جدول (١٣)

توزيع الأفران الريفية على أنماط مورفولوجية المساكن المحدثة ١٩٩٤

النمـــــــط		جملـــــة		به فـــرن		بدون فـــرن	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
عادي	عدد	١٤٩	٤٢,٢	١٣٥	٦٢,٨	١٤	١٠,١
	٪	١٠٠		٩٠,٦		٩,٤	
مزدوج	عدد	٧٨	٢٢,١	٧٦	٣٥,٤	٢	١,٥
	٪	١٠٠		٩٧,٤		٢,٧	
ذوسلالم	عدد	٨٥	٢٤,١	٢	٠,٩	٨٣	٦٠,١
	٪	١٠٠		٢,٣		٩٧,٧	
ذوسلالم وفرانده	عدد	٤١	١١,٦	٢	٠,٩	٣٩	٢٨,٣
	٪	١٠٠		٤,٩		٩٥,١	
جملـــة	عدد	٣٥٣	١٠٠	٢١٥	١٠٠	١٣٨	١٠٠
	٪	١٠٠		٦٠,٩		٣٩,١	

وتشير بيانات جدول (١٣) إلى أن عدد ٢١٥ مسكنا بنسبة ٦٠,٩ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة بها أفران فى حين أن ١٣٨ مسكناً بنسبة ٣٩,١ ٪ بدون أفران ، ويلاحظ أن أغلب الأفران توجد بالمساكن المحدثة فى النمطين العادى والمزدوج حيث يوجد من بين إجمالى عدد مساكنهما البالغ ٢٢٧ مسكناً عدد ٢١١ بها أفران بنسبة ٩٣٪ فى حين نجد أن النمطين الآخرين ذي السلالم وذي السلالم والفرانده لايوجد من جملة مساكنهما البالغ عددها ١٢٦ مسكنا سوى أربعة مساكن فقط بنسبة ضئيلة تصل إلى ٣,٢٪ منها ، والباقى لاتوجد به أفران حيث يعتمد أصحابها على شراء الخبز من الخارج مما يؤكد أن المساكن المحدثة من النمطين السابقين العادى والمزدوج هى الأكثر موافقة لإيكولوجية البيئة الريفية .

- جوانب البنية الأساسية :

أ - الصرف الصحى :

يمكن التفريق بين نوعين من الصرف الصحى الأول الصرف بالمجارى والثانى الصرف الباطنى والأول لاوجود له فى القرية حيث إنها كغالبية قرى مصر لايوجد بها صرف صحى عن طريق المجارى أما النوع الثانى الذى يتمثل فى حفر ابار

باطنية حوائطها فى الغالب من الطوب الأحمر المتماسكة بالطين وليس بالأسمنت تعمدا فى أن تكون هناك منافذ للنشع والتصريف فى الباطن ، ويلاحظ أن المسكن الريفى لم يألف فى الماضى وجود صرف صحى إذ أن أهل الريف كانوا يتخلصون من فضلاتهم المختلفة ضمن مخرجاتهم اليومية الممثلة فى السماد البلدى إلى الحقول وكان يساهم فى ذلك قلة استهلاكهم من المياه حيث كانت أغلب استخداماتهم من المياه تتم خارج المسكن فى الترع وأمام مساكنهم ولكن مع التحديث الحالى الذى سبقت الإشارة إليه دعت الضرورة إلى إيجاد هذا النوع من الصرف لأسباب منها مايلى :

- إدخال خدمة المياه إلى أغلب مساكن لقرية حيث تشير بيانات جدول (٩) إلى أن ٦٢,٩٪ من إجمالى مساكن القرية التقليدية والمحدثة أدخل بها مياه وأن أغلب تلك المساكن من النوع المحدث ، إذ تشير بيانات نفس الجدول إلى أن ٨٢,٧ ٪ من إجمالى المساكن المحدثة ادخل بها خدمة المياه تقابل ٣٥,٤ ٪ من إجمالى المساكن التقليدية بها تلك الخدمة . وقد تبع ذلك ضرورة عمل صرف صحى للتخلص من كميات المياه المتدفقة للأغراض المختلفة .
- انقطاع الصلة بين العديد من المساكن المحدثة والعمليات الزراعية فى الحقول مما لايحبذ التخلص من الفضلات وغيرها فى تركيبة السماد البلدى خاصة وأنه لاتوجد حظيرة أو حيوانات فى المسكن .
- أدى تعدد الطوابق لدى العديد من المساكن المحدثة إلى تعدد وجهات الصرف فى المسكن الواحد مما ضاعف من عمليات التصريف الذى استلزم ضرورة التخلص منها. وكان وراء تلك الأسباب اللجوء إلى عمل صرف صحى يتمثل فى الخزانات المبنية أسفل المساكن للتصريف فيها حيث تذهب مواد الصرف منه فى جهتين الأولى فى عمليات النشع إلى الباطن والثانى مايفيض فى تلك الخزانات بوسائل الكسح المختلفة إلى المصارف أو الحقول المجاورة .

وتشير بيانات جدول (١٤) إلى أن إجمالى المساكن ذات الصرف الصحى يصل عددها ٤١٨ مسكنا بنسبة ٦٨,٩ ٪ من إجمالى المساكن بينما يوجد ١٨٩ مسكنا بنسبة ٣١,١ ٪ من إجمالى المساكن ليس بها صرف ، وأن هناك تفاوتا فى نسبة المساكن ذات الصرف الصحى بين النمط التقليدى والنمط الحديث حيث تقل نسبة هذا النوع من الصرف بين النمط التقليدى إذ تصل النسبة بين التى بها صرف من جهة والتى بدون

صرف من أخرى ٧٠,٥ ٪ ، ٢٩,٥ ٪ على التوالى ، بينما يختلف الوضع فى المساكن المحدثة حيث أن أغلبها بـه صرف ٩٧,٢ ٪ منها ، ومن ثم يلاحظ أن التحديث فى المساكن قد لازمه إدخال هذا النوع من الصرف الذى لايتوافق مع إيكولوجية المكان لما له من آثار سلبية تتمثل فى التالى :

جدول (١٤)

حالة الصرف الصحى حسب نوع المسكن (تقليدى – محدث)

حالة الصرف	جملة		به فرن		بدون فرن	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
به صرف	٤١٨	٦٨,٩	٧٥	٢٩,٥	٣٤٣	٩٧,٢
بدون صرف	١٨٩	٣١,١	١٧٩	٧٠,٥	١٠	٢,٨
جملة	٦٠٧	١٠٠	٢٥٤	١٠٠	٣٥٣	١٠٠

- أدى إلى ارتفاع فى منسوب المياه الباطنية بالكتلة السكنية مما نتج عنه ارتفاع فى نسبة الأملاح والمواد الكيمائية بأرضية المساكن مما يهدها بالتلف وبالنقص فى عمرها الافتراضى .
- أدت عملية نقل الفائض من تلك الخزانات عن طريق الكسح إلى المصارف والأراضى المكشوفة إلى التلوث فى مياه المصارف الزراعية والمجارى المائية الأخرى وأيضاً إلى التلوث الهوائى الأمر الذى يستلزم معه عمل صرف صحى جارى يماثل الوضع فى المدينة ثم معالجة الناتج من الصرف فى محطات تجميع تختص بذلك..
- أدى حرص السكان على عدم ملء خزانات الصرف الصحي إلى سلوك أضر بالبيئة يتمثل في سكب المياه المفترض صرفها في الشوارع مما نتج عنه تلويث طرقات الشوارع .

أما من حيث صرف المواد الصلبة كالقمامة والمهملات والنفايات فقد تبين من الدراسة أن طرق التخلص منها يتم كالتالي :

- في المساكن التقليدية التي لها علاقة بالزراعة يتم التخلص منها بإضافتها إلى تكوينات السماد البلدي وتشوينه في الحقول للاستفادة منه وهو النظام المتبع في القرية قبل عمليات التحديث في أغلب المساكن ومن ثم لا تحدث أضرار تتعلق بالبيئة .
- في المساكن المحدثة التي تنقطع الصلة بينها وبين العمليات الزراعية فإن تصريف المواد الصلبة يتم في صورتين همـا :

الأولى : جمع القمامة والتخلص منها في القنوات المائية المحيطة بالقرية (البحر الخليلي) حيث ظهرت كومات من المخلفات على جانب البحر في مواجهة فتحات الشوارع والحارات مما يؤدي إلى تلوث المياه وجوانب المجرى المائي .

الثانية : تشوين المخلفات عند منعطفات الشوارع أوفي المناطق الخربة مما أدى أيضاً إلى تلوث المكان وانتشار ا فات والقوارض .

ب – أرضية طرق الشوارع :

صاحب التحديث في المساكن في غياب التخطيط بعض المتغيرات التي تأثرت بها طرقات الشوارع والحارات في القرية وذلك من خلال جانبين هما :

الأول :

مساحة أرضية الشوارع : نتج عن وجود أنماط محدثة من المساكن بنيت دون ترك فراغات في الشوارع ، من بينها الأنماط المورفولوجية للمساكن التي ترتفع عن مستوى سطح أرضية الشارع والتي تتطلب بناء سلالم على جزء من أرضية الشارع بهدف الصعود إلى فناء المسكن ضيق في الشوارع من جهة وتشوه صورة مظهرها العام بسبب البروز المتناثر أمام بعض المساكن في مواجهة أبوابها . المتمثل في ارتفاعات السلالم الصاعدة إلى مداخل تلك المساكن من جهة أخرى .

الثاني : منسوب أرضية الشوارع : ويخص هذا الجانب الكتلة القديمة التي نتج عن التحديث فيها بعض الجوانب المتعلقة بمنسوب أرضية الشوارع ، حيث أدى التحديث في المساكن إلى هدم المباني القديمة وتعلية أرضية تلك المباني والجزء المواجه لها من الشارع بسبب تراكم مخلفات المبنى القديم مما أدى إلى رفع أرضية الشارع أمام تلك المساكن المحدثة في الوقت الذي ظلت فيه المساكن التقليدية القديمة ذات أرضية منخفضة وقد ترتب على ذلك أن

أصبحت شوارع الكتلة القديمة ذات أرضية غير منتظمة في المنسوب مما أحدث ظاهرة "المطبات" التي نجم عنها أضرار تتعلق بصعوبة دخول المركبات في تلك الشوارع من جهة والإضرار بالمساكن التقليدية التي لم يتم بعد تحديثها حيث أن وجود تلك القبوات في الشوارع قد نجم عنه انزلاق مياه الأمطار وبعض المخلفات الصلبة إلى أرضية تلك المساكن المنخفضة مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق ببنية ونظافة تلك المساكن .

خلاصة وتوصيات :-

تعد منطقة البحث من القرى حديثة النشأة حيث ظلت كتابع (عزبة) لناحية طحوريا المجاورة لها من الغرب حتى تم فصلها عنها في سنة ١٨٤٦ميلادية ، وأضيفت "القبلي" إلى الاسم ليصبح كفر الشرفا القبلي بسبب موقعها في الجهة القبلية لمحافظة الشرقية حينذاك ، وحتى يمكن تمييزها عن القرى التي تحمل نفس الاسم في شمال المحافظة . وقد ظلت القرية تابعة لمحافظة الشرقية حتى تم إنشاء مركز شبين القناطر اعتباراً من أول يناير ١٩١٣ الذي أضيف إليه عدد من النواحي المجاورة له من الشمال منها منطقة البحث .

ونظراً لأن أقدم الخرائط التى توضح المنطقة المبنية Built-up Area الصادرة عن هيئة المساحة المصرية ١٩٣٦ والثانية بعد ١٩٣٦ وحتى سنة ١٩٩٤ حيث أشارت الدراسة إلى أن النمو الأفقى للكتلة المبنية زاد بمعدل مطرد فى الكتلة الحديثة حيث بلغت مساحتها فى خلال عمرها الذى يقترب من ٧٠ سنة إلى نصف إجمالى الكتلة المبنية ويرجع هذا إلى عوامل أوضحتها الدراسة منها :

أولاً : الديموجرافية التى تتمثل فى زيادة عدد السكان طبيعياً .

ثانياً : الإقتصادية كزيادة الدخل الإقتصادى الناجم عن الهجرة إلى الخارج من جهة والتغير فى تقنية الزراعة والتركيب المحصولى من جهة أخرى . .

ثالثاً : العمرانية حيث أسرت القرية أحد التوابع لها ليدخل ضمن كتلتها المبنية .

رابعاً : ما يتعلق بخدمات البنية الأساسية Infrastructure كالكهرباء التى شجعت السكان على البناء فى أراضى جديدة تمتد بها خطوط وأعمدة للتيار الكهربائى الموصلة لأحد التوابع أو أحد مشروعات التنمية ، وهنا يوصى الباحث بعدم زرع أعمدة كهربائية بغرض الإنارة بين القرية وأى من توابعها أو فيما بينها وأى من مشروعات التنمية القريبة منها والإكتفاء بتوصيل الكهرباء إليها بواسطة التيار العالى على أن يخصص لكل منها محول كهربائى خاص بها .

وأوضحت الدراسة أن النمو الرأسى (الطوابق المتعددة) جاء محدوداً حيث ينعدم وجود شقق Apartments للإيجار فى منطقة البحث نظراً لأن المسكن يختص بأسرة واحدة من المتوقع أن يشهد المستقبل تعلية لمثل تلك المساكن نظراً لسيادة التوظيف والتعليم الذى يبتعد عن العمل الريفى فى إطار الأسرة الممتدة .

وأشارت الدراسة إلى أن نمو القرية فى إتجاهات دون الآخرى قد أعطاها شكلا طوليا تحدد بعدد من العوامل أهمها :

أولاً : وجود مجرى مائى شرق القرية لم يتم تخطيه والبناء فى شرقه إلا منذ بداية السبعينات حيث استمر المد طولياً جنوب القرية على الجانب الغربى من بحر الخليلى .

ثانيا : عدم البناء فى أراضى الأوقاف فى الجهة الشمالية الغربية والبناء فى المناطق الجنوبية حيث أراضى الأهالى وحول الطرق المرصوفة المتجهة إلى كل من مدينة شبين القناطر ومدينة بنها من جهة آخرى .

وتبين من الدراسة أن ٥٨,١ ٪ من جملة المساكن فى القرية قد تم تحديثها من حيث مادة البناء Building Material أى تحولت من الطوب اللبن والسقوف الخشبية المحلية إلى الطوب الأحمر أو الأسمنتى ومن السقوف الخشبية إلى الأسمنتية والحديد المسلح المحمولة على حوائط أو أعمدة خرسانية حيث كانت هناك عوامل وراء هذا التحديث أهمها ما يتعلق بالتركيب الوظيفى إذ أن الموظفين والحرفيين بلغت نسبتهم ٧٠٪ من إجمالى أرباب المساكن أو ما يتعلق بالتركيب التعليمي حيث أشارت الدراسة إلى أن نسبة من أرباب المساكن هم من المتعلمين حملة الشهادات وأن نسبة أخرى منهم لديهم أبناء من المتعلمين .

وأوضحت الدراسة أن التحديث على الرغم من ضرورته لمواكبته للوضع الحاضر حيث يتطلب تجهيزه لإستقبال الخدمات الحضرية المتعلقة بالبنية الأساسية كمياه الشرب والكهرباء من جهة والزيادة السكانية لتتحمل بنيته أكثر من طابق إلا أن هناك أنماطا من التحديث لا تتوافق مع النظام البيئى Ecosystem فى القرية خاصة منها نمط المساكن المحدثة ذات السلالم المرتفعة عن أرضية الشارع الذى تقطع صلته بالبيئة الريفية كالزراعة أو إقتناء الحيوانات ، وهنا توصى الدراسة بأن يكون التحديث للمسكن الريفى مقتصرا على كل من النمط المحدث العادي والنمط المزدوج (محدث ملحق به مسكن ريفي بباب مستقل) . نظراً لإمكانية توظيفهما مع البيئة الريفية . وكان من آثار عدم قيام المسكن الريفي المحدث بدوره في البيئة الريفية الريفية ما يلي :

- عدم وجود مواقد ريفية (كانون) أوأفران ريفية فيه وبالتالي عدم استغلال أحطاب المحاصيل المختلفة كالذرة الشامية والقطن والأرز وغيرها وتشوينها في الحقول أوفوق أسطح المساكن مما أدى إلى وجود بيئة ملائمة لانتشار الآفات والقوارض

الضارة بالزراعة في الحقول وإمكانية حدوث حرائق في المساكن وتغلباً على ذلك توصي الدراسة بأمرين : **الأول** : تحويل مخلفات تلك المحاصيل إلى صورة أخرى يتم الانتفاع بها مثل تحويله إلى سماد بلدي – طريق معالجة كيميائياً للاستفادة منه حيث تقوم بعض القرى بمعاونة الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة بتحويل تلك المخلفات إلى سماد بلدي بعد عمل طريقة تتمثل في إضافة كميات مقننة من السماد البلدي والسوبر فوسفات والجير إلى قش الأرز بطريقة معينة للوصول إلى أسمدة بلدية جيدة ، أوتحويل تلك المخلفات إلى أعلاف بمعاونة الإرشاد الزراعي أيضاً بطرق أهمها إضافة مادة "الأمونيا" إلى تلك المخلفات بنسب معينة تصل إلى ٣٪ من وزن القش وتغطيتها بعيداً عن الهواء لمدة تتراوح بين ١٥ يوماً في الصيف أو ٢١يوماً شتاءً لتحويلها إلى صورة أخرى يمكن تغذية الماشية بها . **وثانيا** : التوصية بإقامة مخابز بلدية في القرية لتعويض النقص في صناعة الخبز الريفي الناجم عن عدم وجود الأفران الريفية في المساكن المحدثة .

- انقطاع الصلة بين المسكن المحدث والحقل ومن ثم عدم إضافة المخلفات الصحية الآدمية السائلة والصلبة إلى مكونات السماد البلدي كتقليد سار عليه الفلاح قبل التحديث مما استلزم معه أحد أمرين هما :

الأول : إيجاد صرف صحي تمثل في وجود خزانات "ترانشات" تحت أرضية المباني أغلبها يسمح بالتشع والتصريف الباطن مما ترك آثاراً سلبية منها ارتفاع منسوب المياه الجوفية مما يهدد بتملح وانهيار المباني من جهة وبتلوث Pollution المياه الباطنية التي يُستمد منها مياه الشرب من جهة أخرى ، ومن ثم يتطلب الوضع عمل صرف صحي يتم فيه معالجة مخرجات المساكن المحدثة والاستفادة منها .

الثاني : ظهور أكوام من المخلفات الصلبة في الخرابات وعلى جوانب المجرى المائي "بحر الخليلي" مما نجم عنه أيضاً آثاراً بيئية غير مأمونة .

وأوضحت الدراسة أن المساكن الجديدة في الكتلة الحديثة تتخذ نمطاً عشوائيا من حيث تخطيط الشوارع حيث تتصف الشوارع بالضيق مما يصعب معه وصول المركبات الحديثة كالسيارات إلى داخلها كما في الجهة الجنوبية الغربية في حين تتخذ في بعض المناطق نمطاً شبه مخطط كما في الجهة الجنوبية الشرقية حيث شوارعها المستقيمة الواسعة . وبالنسبة للشوارع أيضاً فقد صاحب التحديث السكني بعض

الظواهر المتعلقة بمساحاتها ومستوى أرضيتها حيث أدى التحديث للسكن بدون تخطيط إلى إيجاد أنماط من المساكن ترتفع أرضيتها عن أرضية الشارع دون ترك مكان للسلم الأمر الذي تطلب عمل درجات للسلم أمام تلك المساكن مما نجم عنه استقطاع جزء من الشارع ليظهر على هيئة كتل مبنية أوخرسانية أمام مدخل تلك المساكن مما ساهم في ضيق الشوارع وتشويه مظهرها العام . كما نجم عن التحديث خاصة في مناطق الإحلال خلل واضح في منسوب الشوارع بسبب ارتفاع أرضية المساكن المحدثة وما يقابلها من أرضية الشوارع بسبب تراكم مخلفات المبنى القديم في الوقت الذي تنخفض فيه أرضية المباني التقليدية وما يقابلها من أرضية الشوارع وقد نجم عن ذلك أن أضيرت المباني المنخفضة بسبب انزلاق الأمطار والمخلفات الصلبة إليها . ونظراً لأهمية وضرورة التحديث السكني في الريف الذي لا يتعارض مع إيكولوجية البيئة الريفية توصي الدراسة بضرورة وضع خطة كاملة Master-plan للسكن الريفي تتفق وقوانين البيئة Environmental laws تتعلق بتنظيم كل من :

- مساحات الكتل المبنية ومادة البناء في القرية .
- مورفولوجية كل من المباني والشوارع بها .
- مشروعات البنية الأساسية في القرى .

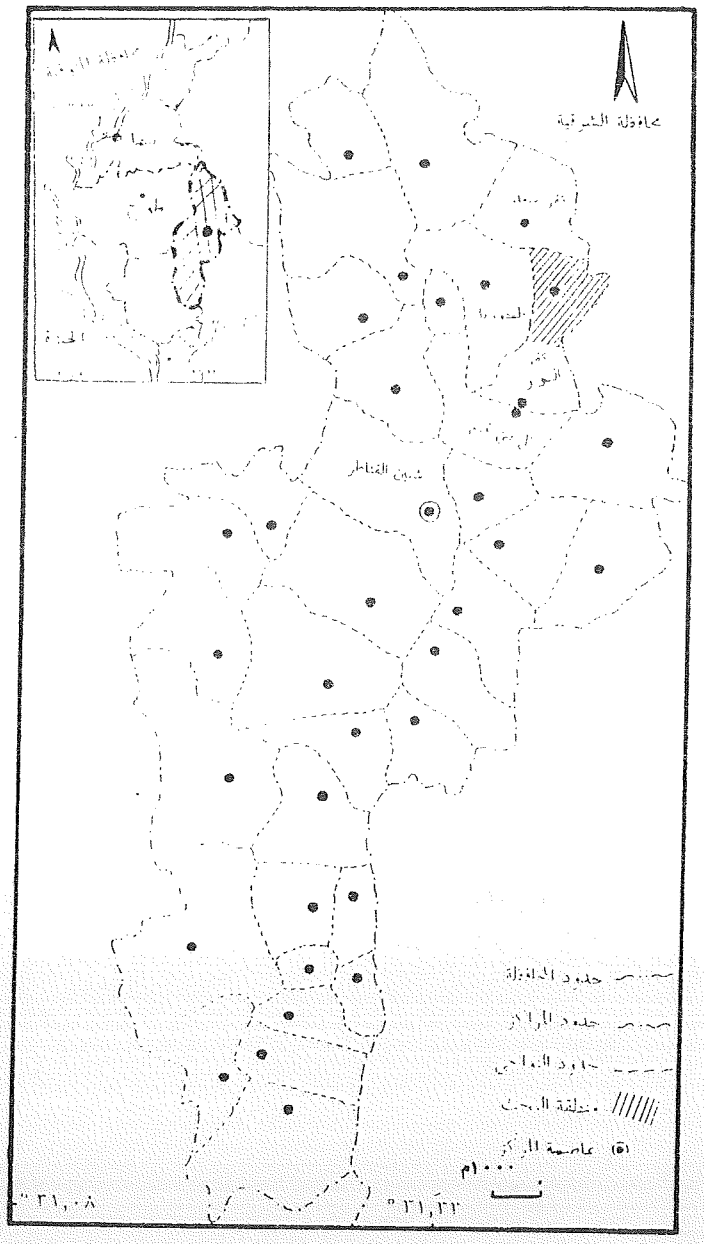

شكل (١) موقع كفر الشرفا القبلي

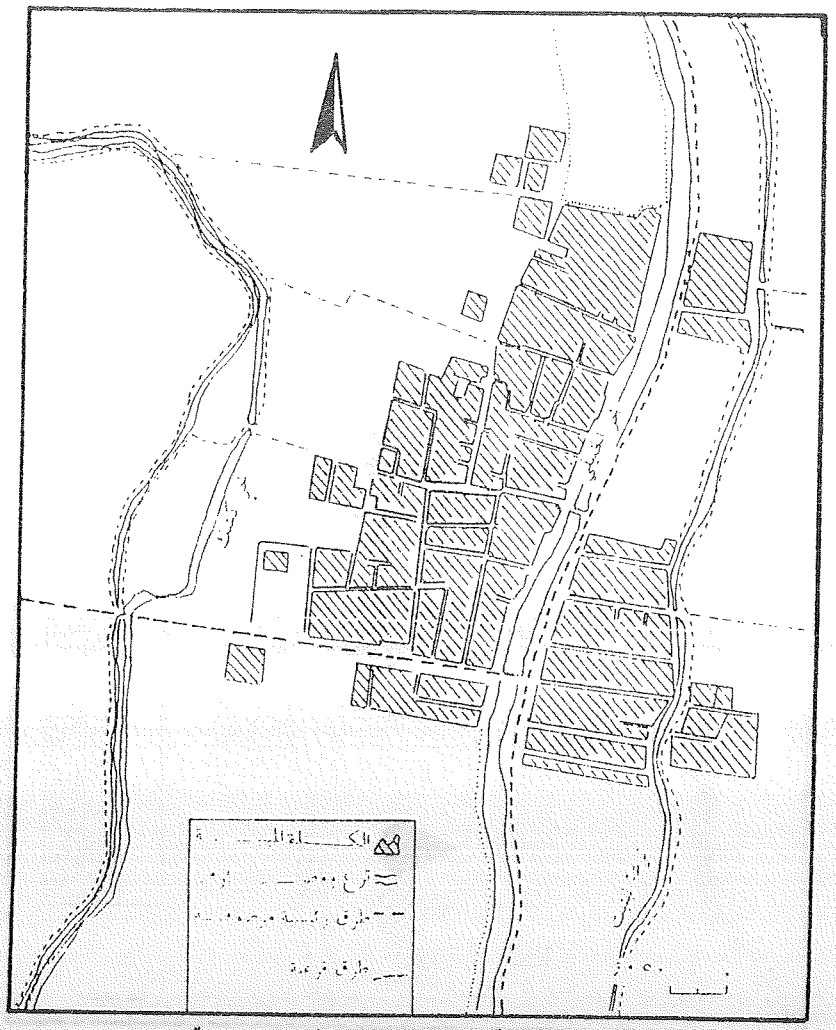

شكل (٢) طبوغرافية موضع كفر الشرفا القبلي سنة ١٩٩٤

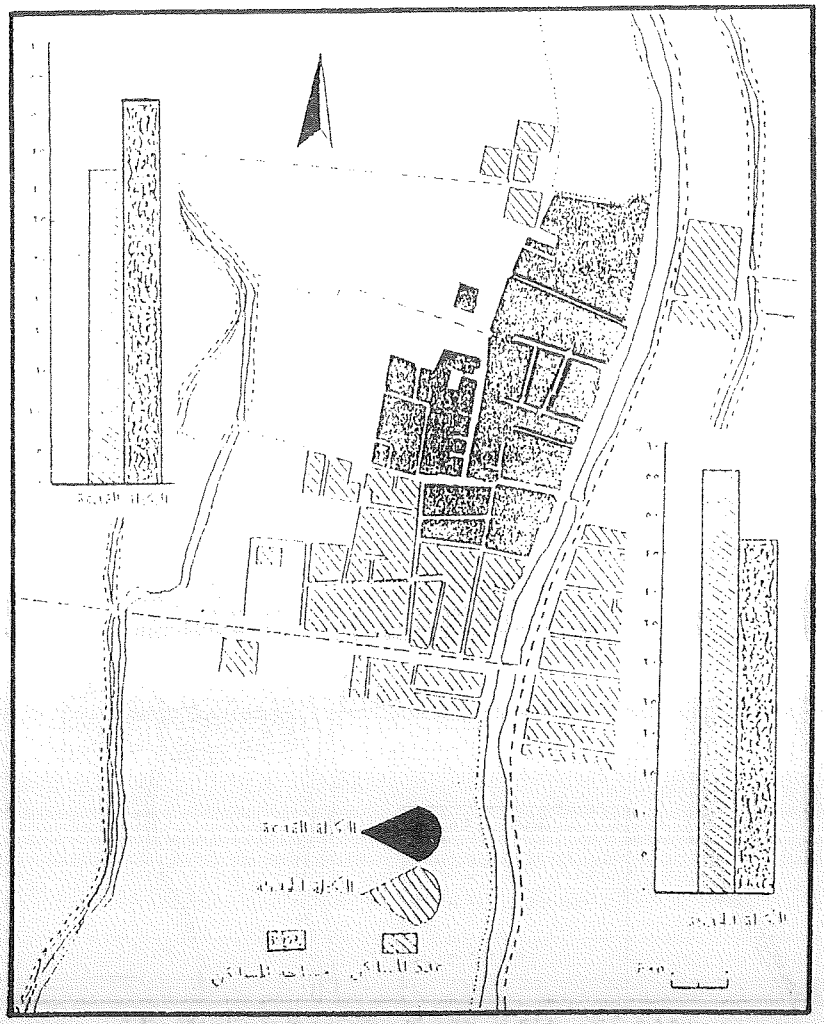

شكل (٣) توزيع المساكن والمساحة على الكتلة المبنية سنة ١٩٩٤

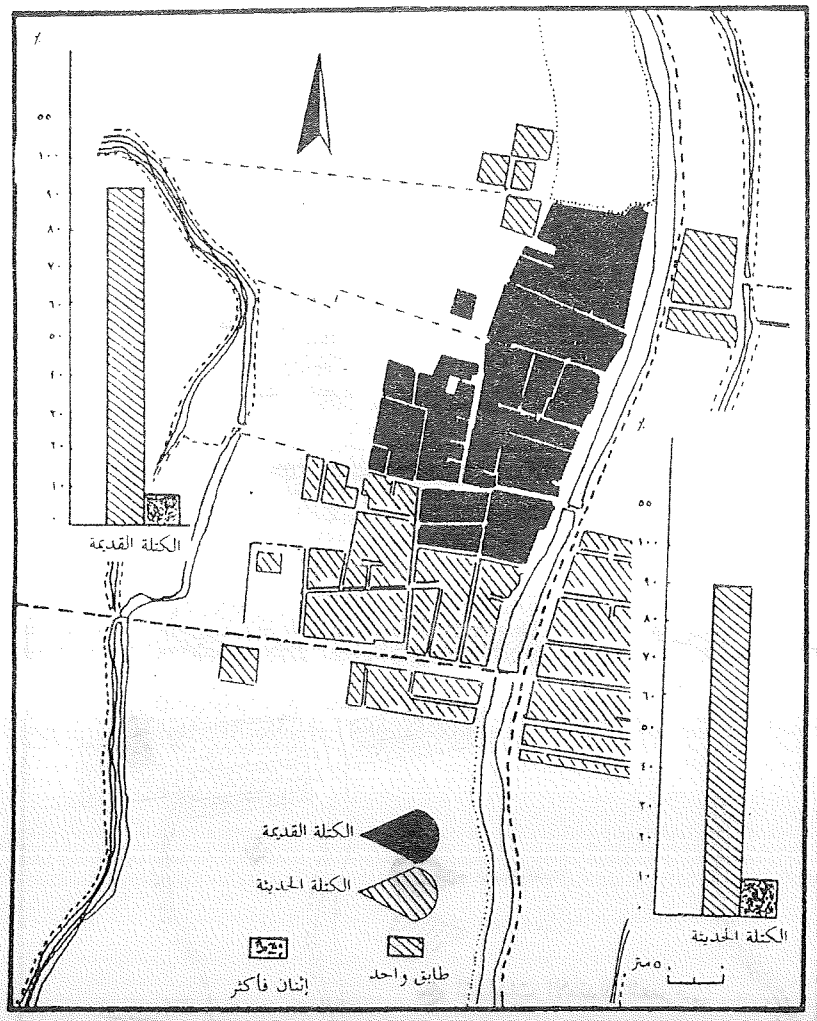

شكل (٤) توزيع الطوابق على الكتلة السكنية سنة ١٩٩٤

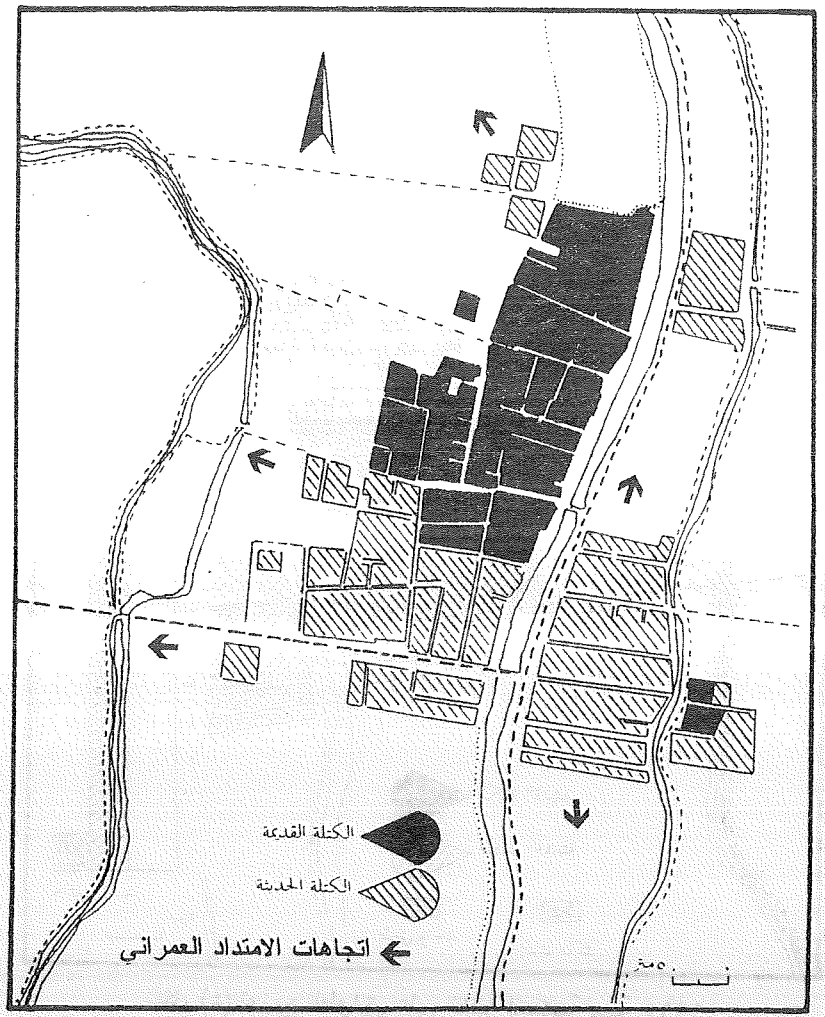

شكل (٥) النمو العمراني في كفر الشرفا سنة ١٩٩٤

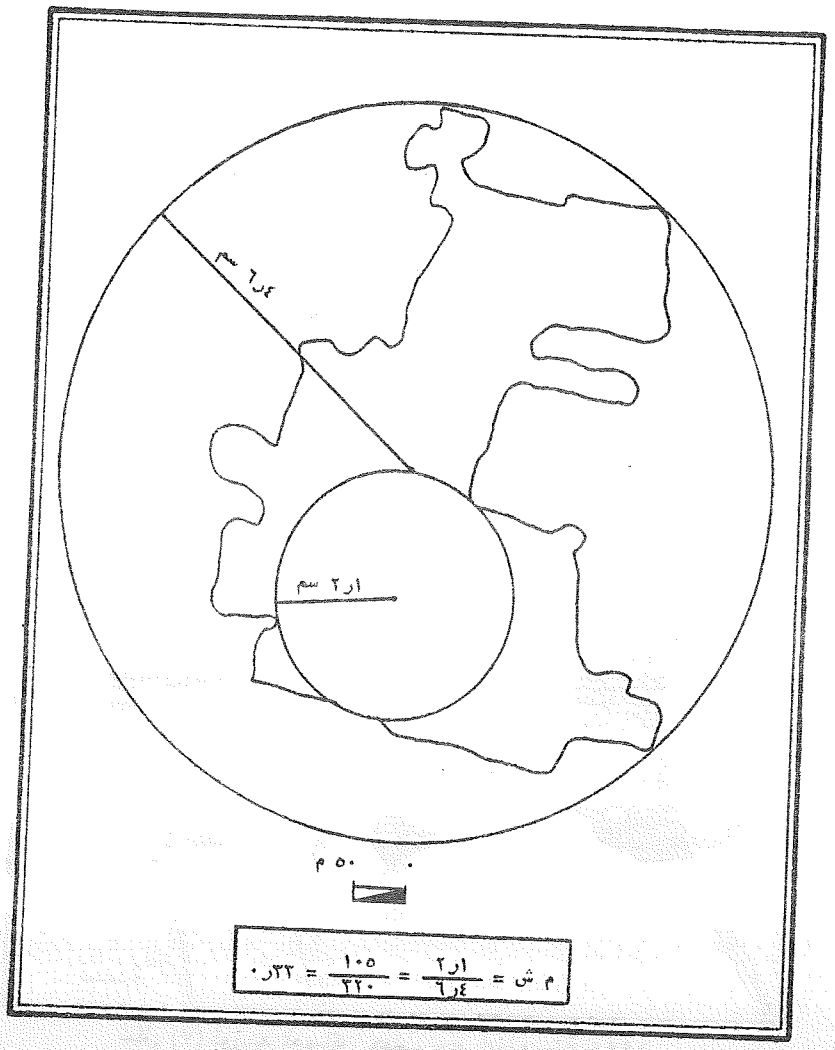

شكل (٦) شكل الكتلة السكنية في كفر الشرفا سنة ١٩٩٤

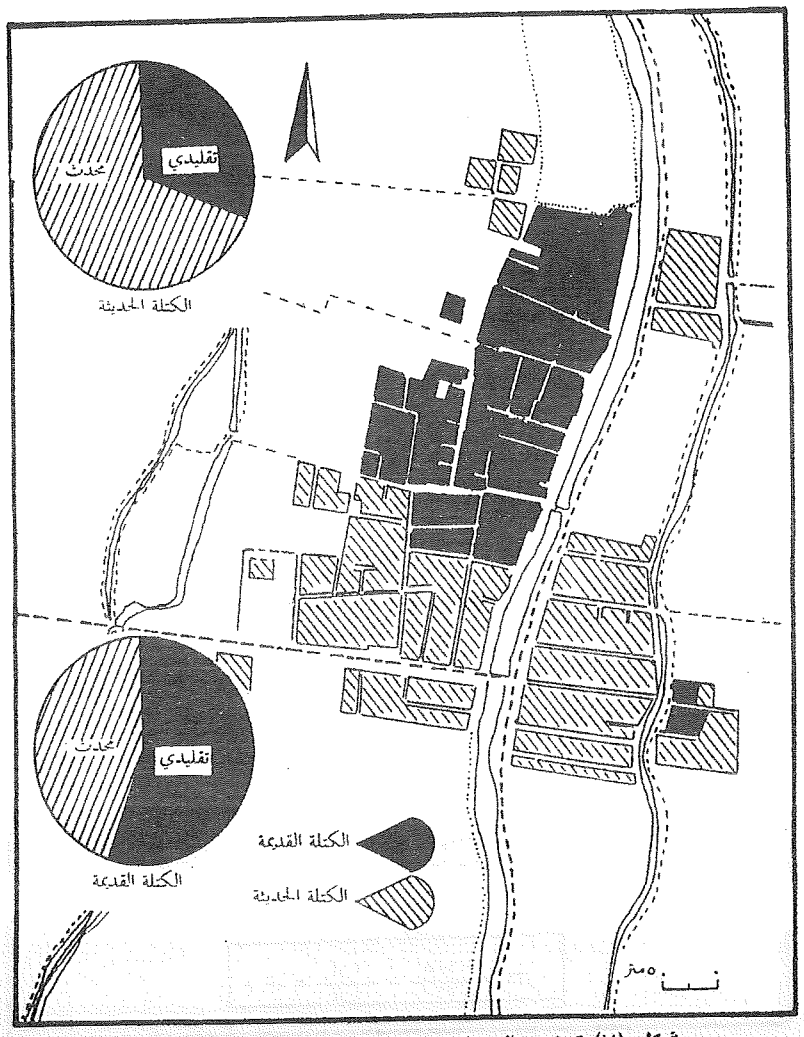

شكل (٧) توزيع المساكن حسب نمط البناء سنة ١٩٩٤

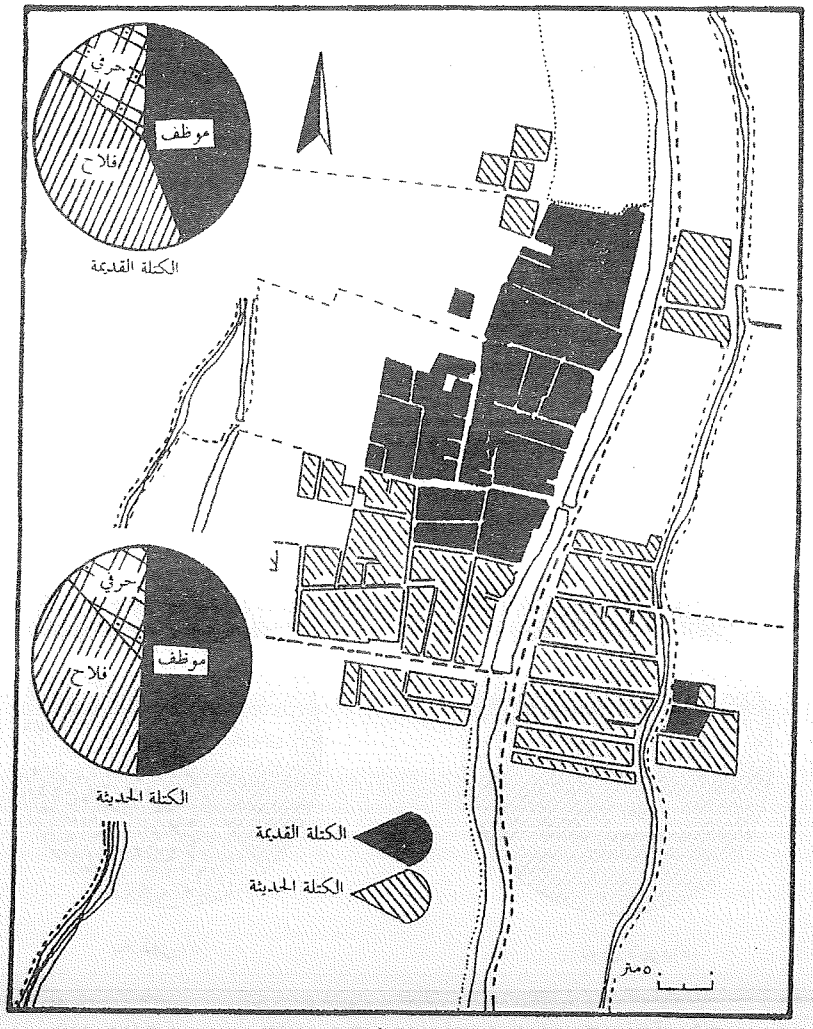

شكل (٨) التركيب الوظيفي لأرباب المساكن سنة ١٩٩٤

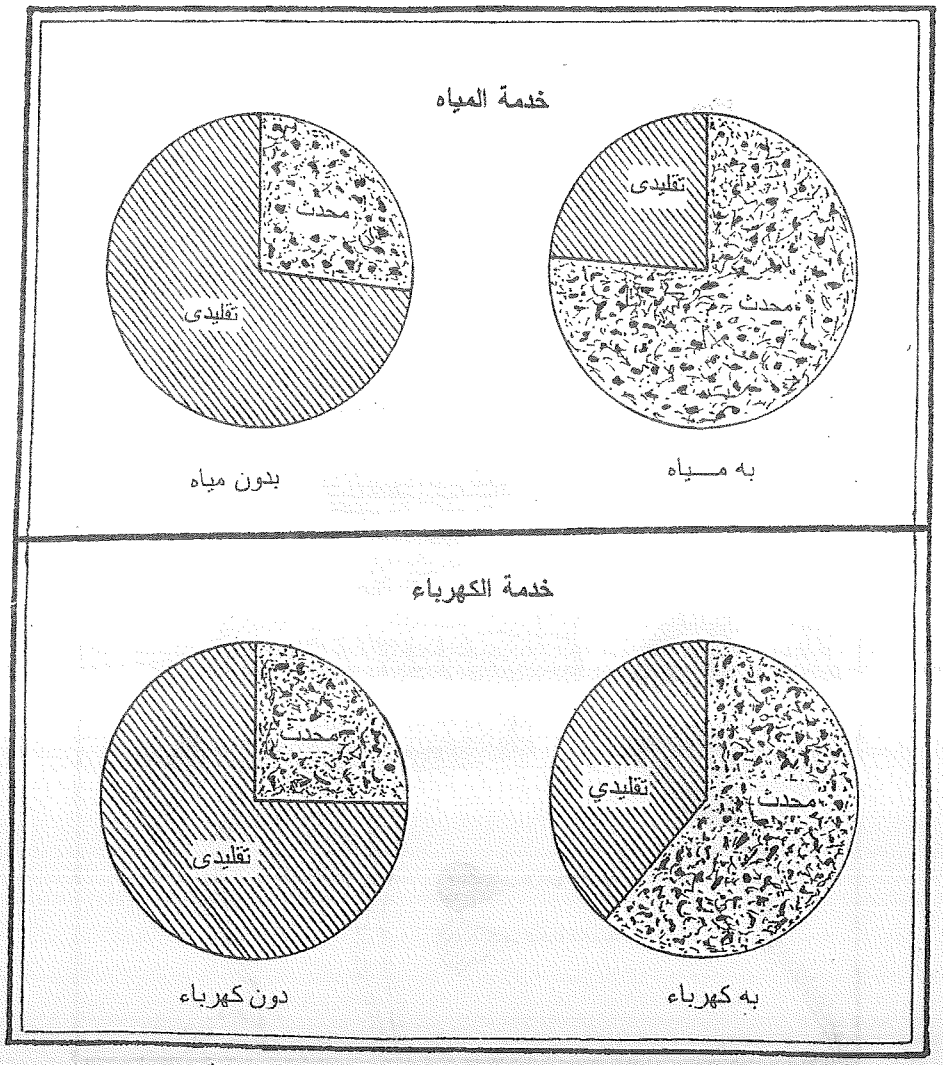

شكل (٩) توزيع مياه الشرب والكهرباء على نمط المساكن سنة ١٩٩٤

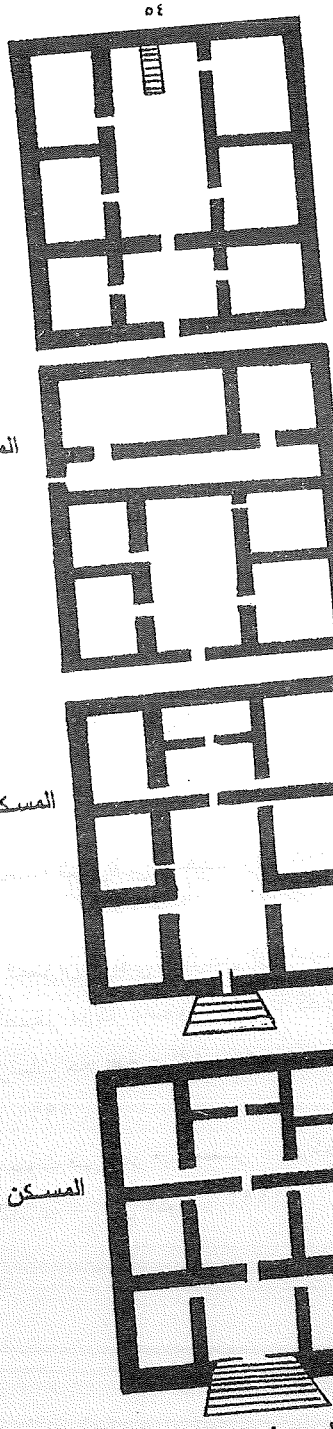

شكل (١٠) أنماط مورفولوجية المساكن المحدثة

المصادر والمراجع

- أحمد علي اسماعيل - دراسات في جغرافية المدن - دار الثقافة للطبع والنشر - القاهرة - ١٩٩٠ .
- الجمعية التعاونية الزراعية - كفر الشرفا القبلى - بيانات غير منشورة - ١٩٩٤ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد ١٩٧٦ - النتائج التفصيلية لمحافظة القليوبية - القاهرة - سبتمر ١٩٧٨ .
- _____ - تعداد ١٩٨٦ - النتائج النهائية لمحافظة القليوبية .
- _____ - الكتاب الإحصائى السنوى - القاهرة ١٩٩٣ .
- سيد أحمد سالم قاسم - أثر هجرة الريفين إلى الخارج على السكن الريفى - دراسة تطبيقية لقرية نبتيت مركز مشتول السوق شرقية مجلة الجغرافيا والتنمية - قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية - العدد (١) السنة ١٩٩٤.
- شوقى السيد دابى - جغرافية العمران الريفى فى مركز شبين القناطر - قليوبية رسالة ماجستير غير منشورة - كلية البنات - جامعة عين شمس - ١٩٨٨ .
- صفوح خير - البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه - دار المريخ - الرياض - ١٩٩٠ .
- عمر عبد الهادي غنيم - العمران الريفي والأرض الزراعية - دراسة حالة الأصيفر مركز دسوق محافظة كفر الشيخ - نشرة دراسات جغرافية - كلية الآداب جامعة المنيا - العدد ٦ - ١٩٩١ .
- فتحى محمد مصيلحى - بحوث في جغرافية مصر - مركز معالجة الوثائق للطباعة - شبين الكوم - ١٩٩٣ .

- فوزية محمود صـــادق - استخدام الأرض في مركز شبين القناطر - قليوبية - رسالة ماجستير - غير منشورة - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧٤ .

- محمد السيد غـــلاب ويسري الجوهري - جغرافية الحضر - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٩١ .

- محمد خميس الزوكة ونوال فؤاد حامد - في جغرافيـة الريف - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٩١ .

- محمد رمزي - القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - القسم الثاني - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٣ .

- نصر السيد نصر - الجغرافية الزراعية - كتاب جغرافية مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٤ .

- نوال فؤاد حامد - التحول الحضري لقرية مصرية - دراسة جغرافية تطبيقية على قرية العزيزية - نشرة البحوث الجغرافية - كلية البنات عين شمس - العدد ١٢ سنة ١٩٩١ .

- هيئة الأوقاف المصرية بالقليوبية - بيانات غير منشورة - ١٩٩٤ .

- هيئة المساحة المصرية - مديرية المساحة بالقليوبية - خرائط متنوعة .

- Andrew. L., Rural Housing and Housing Needs , in J.Martin Shaw , Rural deprivutions and planing , Geo Abstracts Ltd., Norwich, 1982.

- Bradford . M.G., Human Geography, Oxphord . Univ-press - London 1977.

- Brunche .J., Human Geography, George . G. Harrap & Co. Ltd., London, 1952.

- Cook. R.U. and Others , Geomorphology in Environmental Management, Oxford University Press, Oxford 1977 .

- Hansen . B., Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt) , Amesterdam, 1965 .

- Lozach . J. et Hug. G, L'Habitat Rural En Egypte ., La Societe De Geographie D'Egypte , Le Caire 1929 . .

- Johonstons . R.J., Human Geography. Blackwell . London 1986 .
- Michael . C., Rural setlement and Land use , Huthinson , University Library, London, 1968 .
- T.R. Williams, Economic Geography, London, 1989 .

استمارة استبيان

أولاً : بيانات متعلقة بالمسكن :

- رقم المسكن .
- سنة البناء : قبل سنة ١٩٣٦ - بعد سنة ١٩٣٦ السنة ( )
- نمط البناء : تقليدي ( ) محدث ( ) مزدوج ( )
- بنية البناء :

١ - الحوائط : طوف ( ) طوب لبن ( ) طوب أحمر ( ) طوب رملي أو أسمنتي ( )

٢ - السقوف : خشب بلدي ( ) خشب مستورد ( ) حديد مسلح ( )

٣ - الأبواب والشبابيك : خشب بلدي ( ) خشب مستورد ( )

- مورفولوجية البناء :

١- محدث عادي ( ) محدث له سلم من الشارع ( ) محدث له سلم وفراند ( )

٢- الطوابق : طابق واحد ( ) طابقان ( ) طابقان فأكثر ( )

٣- عدد الحجرات : واحدة ( ) إثنان ( ) ثلاثة فأكثر ( )

- الخدمات التقليدية والحديثة :

١) حظيرة ( )

٢) فرن بلدي ( )

٣) كانون ( )

٤) صرف صحي ( )

٥) المياه : صنبور خاص ( ) صنبور عمومي ( ) طلمبة ( ) أخرى ( )

٦) الكهرباء : إنارة ( ) تليفزيون ( ) ثلاجة ( ) غيرها ( )

ثانياً : بيانات تتعلق برب المسكن والسكان :

- عدد أسر المسكن : أسرة واحدة ( ) اثنتان ( ) أكثر ( )
- عدد أفراد الأسرة ( )
- متوسط عدد أفراد الأسرة في حالة تعدد الأسر بالمسكن الواحد ( )

- التركيب التعليمي لرب المسكن :

غير متعلم ( )

متعلم ( ) إعدادية ( ) ثانوية ( ) جامعة ( ) أكثر .

له أبناء متعلمون :

نعم ( ) عددهم ( ) إعدادية ( ) ثانوية ( ) جامعة .

لا ( ) لعملهم بحرف في قطاع ( ) .

- التركيب الوظيفي لرب المسكن :

فلاح ( ) في أرضه ( ) عند الغير ( )

موظف ( ) حكومه ( ) قطاع خاص ( ) مكان العمل ( )

حرفي ( ) نوع الحرفة ( ) مكان العمل ( )

هل لرب المسكن أبناء في المسكن من العاملين :

نعم ( ) موظف ( ) فلاح ( ) حرفي ( )

لا ( ) بسبب البطالة ( ) بسبب آخر ( )

- مصادر دخل رب المسكن :

- الوظيفة أو الحرفة فقـــــط ( )
- الوظيفة أو الحرفة والزراعة ( )
- الوظيفة أو الحرفة وغيرهـــا ( )
- العمل الزراعي فقـــــط ( )
- العمل الزراعي والزراعـــة ( )
- الزراعة فقـــــــــط ( )
- مساحة الحيازة ( ) إيجار ( ) ملك ( )
- نوع المحصول : تقليدي ( ) خضر ( )
- العمل في خارج مصر ( ) دولة عربية ( ) أجنبية ( )
- مصادر دخل أخرى ( ) معاشات ( ) معونات ( ) غيرها ( )